



الأمم المتحدة



الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/37/PV.53
9 November 1982
ARABIC

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك
يوم الأربعاء ، ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥:٠٠

(هنغاريا)

السيد هولاي

الرئيس :

(الجماهيرية العربية الليبية)

السيد التريكي

شـ :

(نائب الرئيس)

- مسألة جزر فوكแลند (مالفيناس) : [١٣٥] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقرير اللجنة الرابعة

(ج) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنی خلال أسبوع الى رئيس قسم تحریر الوثائق الرسمية بادارة شئون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63313/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠البند ١٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة جزر فوكแลند (مالفيناس) :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (Part V) (A/37/23) و (A/AC.109/712) و (Add.1
- (ب) تقرير اللجنة الرابعة (A/37/592)
- (ج) مشروع قرار (A/37/I.3/Rev.1)

السيد راكز (هنفاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تعالج الجمعية العامة مشكلة تشير قلقنا . ان ما حدث في ايار/مايو الماضي من عودة مسألة جزر فوكلايد (مالفيناس) التي طال أمدها الى الظهور وزيادة التوتر في تلك المنطقة ، قد حول جنوب الأطلسي الى بؤرة من بؤر التوتر الحار في السياسة الدولية .

نحن نعتبر الحرب في جنوب الأطلسي ، شاهداً جديداً على أن المشكلات ذات الأصل الاستعماري التي لم تحسم تهدى الاستقرار والسلم في العالم . وفي رأينا أن المسألة المتفجرة لجزر فوكلايد (مالفيناس) هي مسألة تتعلق بتصفية الاستعمار ويجب أن تعالج على هذا الأساس . ان اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتصفية الاستعمار بدأت في إعادة استعراض مسألة جزر فوكلايد (مالفيناس) في ١٩٦٤ . والنتائج التي خلصت إليها التوصيات التي اعتمدتها في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٤ ، دعت حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة الى بدء مفاوضات ترمي الى تسوية ما بينهما من خلافات .

هذه التوصيات التي اتخذتها اللجنة المعنية بتصفية الاستعمار كررتها الجمعية العامة في قرارها ٢٠٥٦ (١٥ - ١٥) الذي اعتمدته في ١٩٦٥ . وفي ١٩٦٦ وصلت الجمعية العامة إلى توافق آراء للمرة الأولى يبحث الأطراف المعنية على الوصول إلى حل سلمي في أقرب وقت ممكن .

ومن المؤسف ان المفاوضات بين الطرفين لم تصل الى نتيجة حاسمة ، وأدى الاحباط الى القيام بأعمال عدوانية والى نشوب الحرب التي أدت الى خسائر كبيرة من الارواح ودمار شديد في ممتلكات الطرفين .

ان وفد هنفاريا يشارك الرأى المتعلق بهذه الحرب ، الذى أوضحه الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز الذى انعقد في هافانا من ٢١ ايار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢

ونحن نرى أن مشروع القرار المفروض علينا والوارد في الوثيقة (A/37/L.3/Rev.1) والذي قد منه عشرون بلدا من أمريكا اللاتينية هو جهد بناء نحو حل سلمي وعادل لهذا النزاع ان مشروع القرار المتوازن يطالب باستئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بفية التوصل ، في أقرب وقت ممكن الى حل سلمي لهذه المسألة. وان وفد هنفاريا على استعداد لتأييد هذه المبادرة .

نحن نؤيد بصفة خاصة فقرات مشروع القرار التي تطلب من الأمين العام أن يضطلع بمهمة جديدة للمساعي الحميد وان يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار . وفي هذا الصدد نود أيضا ان نعرب عن تقدير وفد هنفاريا للأمين العام لجهوده التي لا تكل التي قام بها في أيام الأزمة ، ونأمل أن تمثل الجهود المقبلاة ، التي تعتمد طبعاً مهاراته الدبلوماسية وخبراته التفاوضية ، اسهاماً مغيناً في حل المشكلة في المستقبل أيضا .

عندما تنتهي تماماً عملية تصفيه الاستعمار - ونرجو أن يكون ذلك في القريب العاجل - وعندما تتخلص الدول الاستعمارية السابقة عن اصرارها على ما تسميه حقوقها في ممتلكات معينة ، عادة ما تكون بعيدة جداً عن بلادها ، تم الاستيلاء عليها بالقوة ، سيكون هناك خطر أقل على سلم العالم وامنه . ولهذا فإننا نؤيد تمام التأييد كل جهد للأمم المتحدة يرمي الى التنفيذ السريع للإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة .

السيد كوريا دا كوستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مسألة جزر

غوكلاند (مالفيناس) يبلغ عمرها ما يقرب من ١٥٠ عاما . وهذا حقا وقت طويل كاف بحد فـيـه مـنـ يـطـالـبـونـ باـضـفـاءـ نوعـ مـعـيـنـ مـنـ الشـرـعـيـةـ عـلـىـ موـقـفـ ماـ بـحـكـمـ الـأـمـرـ الـوـاقـعـ . ولـكـنـ الواـضـحـ انـ الـأـمـرـ يـخـتـلـفـ فيـ هـذـهـ الـحـالـةـ . لـابـدـ انـ ذـاـكـرـةـ الـاعـضـاءـ لـاـتـزالـ تـعـيـ بـوـضـوحـ الـبـيـانـ الـعـلـمـيـ الـذـيـ القـاهـ وزـيـرـ الشـؤـونـ الـخـارـجـيـةـ لـلـأـرـجـنـتـينـ سـعـارـةـ السـفـيرـ اـغـيـرـ اـنـارـىـ أـثـنـاءـ الـمـنـاقـشـةـ الـعـامـةـ فـيـ هـذـهـ الدـوـرـةـ لـلـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ . وـاـذـاـ مـاـ قـلـنـاـ اـنـهـ فـيـ ١٨٣٣ـ حـرـمـ عـلـىـ عـدـوـانـيـ سـافـرـ حـكـمـةـ اـلـأـرـجـنـتـينـ الـمـسـتـقـلـةـ حـدـيـثـاـ مـنـ جـزـءـ مـنـ اـرـاضـيـهـ ، وـرـبـماـ يـبـدـوـ هـذـاـ القـولـ فـيـ هـذـهـ الـمـرـحـلـةـ مـلـاحـظـةـ عـفـاـ عـلـيـهـاـ الزـمـنـ . قدـ يـكـونـ هـذـاـ صـحـيـحاـ ، وـلـكـنـ هـذـهـ الـمـلـاحـظـةـ تـمـثـلـ جـوـهـرـ وـلـبـ هـذـهـ الـقـضـيـةـ كـلـهـاـ . وـهـوـ اـحـتـلـالـ اـرـضـ اـجـنبـيـةـ مـنـ جـانـبـ اـقـوىـ الـأـمـمـ فـيـ تـلـكـ الـاـيـامـ .

وـمـنـ الـوقـتـ الـذـيـ لـحـقـتـ فـيـ الـمـهـاـنـةـ جـمـهـورـيـةـ اـلـأـرـجـنـتـينـ فـاـنـ قـادـتـهـاـ لـمـ يـدـخـرـواـ وـسـعـاـ فـيـ الـاعـتـراـضـ عـلـىـ الـاحـتـلـالـ غـيـرـ الـمـشـرـوـعـ لـجـزـرـ الـمـالـفـيـنـاسـ مـنـ جـانـبـ الـقـوـاتـ الـبـرـيـطـانـيـةـ ، وـمـعـ مـرـورـ الـوقـتـ اـزـدـادـتـ غـيـظـ الـأـرـجـنـتـينـيـةـ مـرـارـةـ ، وـلـمـ تـتـفـيـرـ قـطـ الـجـوـانـبـ الـدـولـيـةـ لـلـقـضـيـةـ بـحـيـثـ تـسـمـحـ بـتـسـيـرـ مـخـتـلـفـ لـطـبـيـعـةـ النـزـاعـ بـيـنـ الـأـرـجـنـتـينـ وـالـمـلـكـةـ الـمـتـحـدـةـ ، وـفـيـ هـذـاـ الصـدـرـ اـسـمـحـواـ لـىـ أـنـ اـقـبـسـ مـنـ الـبـيـانـ الـذـيـ قـدـمـتـ فـيـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ فـيـ اـيـارـ/ـماـيوـ الـعـاصـيـ وـالـذـيـ كـرـرـتـ فـيـ الـكـلـمـاتـ الـتـيـ قـالـهـاـ وزـيـرـ الـعـلـاقـاتـ الـخـارـجـيـةـ لـلـبـرـازـيلـ فـيـ الـاجـتمـاعـ الـاـسـتـشـارـيـ لـمـنـظـمةـ الـدـوـلـ الـاـمـرـيـكـيـةـ .

”بـمـرـورـ الـوقـتـ ، لـمـ يـكـنـ هـنـاكـ حـكـمـ هـيـثـةـ تـحـكـيمـ أـوـ حـكـمـ قـضـائـيـ دـوليـ أـنـ اـتـفـاـقـيـةـ تـضـفـيـ شـرـعـيـةـ قـانـونـيـةـ عـلـىـ الـاحـتـلـالـ الـبـرـيـطـانـيـ ، كـمـاـ اـنـ مـرـورـ الـوقـتـ لـمـ يـعـطـيـةـ شـرـعـيـةـ قـانـونـيـةـ لـهـذـاـ الـاحـتـلـالـ وـذـلـكـ مـنـذـ كـرـرـ الـأـرـجـنـتـينـ ، الـبـلـدـ الـمـظـلـومـ ، اـحـتـجاجـهـ الـمـتـواـصـلـ وـرـفـضـهـ لـلـاحـتـلـالـ ” . (S/PV.2360 ، صـ ٦٦) .

في عام ١٨٣٣ ، انضمت حكومة البرازيل الى الاحتجاج الذي أعربت عنه الأرجنتين للحكومة البريطانية ، ولم تكن البرازيل من ذلك الوقت عن تأييد طالبة الأرجنتين المشروعة بجزر مالفيناس . ومن ناحية أخرى أصرت البرازيل وما على أن التسوية السلمية المتراء يمكن أن تتحقق وبينما ينبع أن تتحقق . وللهذا السبب أعطت البرازيل تأييدها الكامل للمفاوضات الثنائية التي بدأت في المستويات بناء على توصية الجمعية العامة . ونأسف كل الأسف لنسف هذه المفاوضات .

في عام ١٩٨٢ ، انفجرت هذه التوترات المتأججة في النهاية الى صراع نتج عنه فقدان الكثير من الأرواح البريطانية والأرجنتينية على حد سواء . لقد صدتنا المأساة التي حلت بشعبينا هذين البلدين وكلاهما لنا صديق ، تربطنا به علاقات وثيقة متبادلة النفع . وما أثر في شدة الصدمة أن هذه المأساة كان يمكن تلافيها . وفي الحقيقة نحن نعتقد أن الروبية والاعتدال كان يمكن أن يحولا دون تصعيد الأحداث ودفعها الى نقطة اللاعودة . إننا ربما كنا نخدع أنفسنا آنذاك دون أن ندرى ، ولكن انطلاقاً من هذا الاعتقاد بذلت حكومتي كل جهد في مقدورها لمساعدة تحاشي اندلاع المجابهة المسلحة . وبعد أن بدأنا ضاعفنا جهودنا لمساعدة على إنهائها . تعهدت حكومة البرازيل بتقديم كل التأييد لمحاولات الأمين العام من أجل وضع صيغة يمكن أن تؤدي الى حل سلمي . وبينما كان يضطلع بهذه المهام أربينا عن الرأي بأن الأمين العام على وشك احرار النجاح لذلك على الجميع ، لاسيما الطرفان المعنيان ، ان يعطوه الفرصة لينجز مهمته ، بالامتناع عن الأفعال التي يمكن ان تؤدي الى وجود نزاعتين متناقضتين .

جراح الحرب لم تلتئم بعد ويجب أن تعالج . اسمحوا لي أن أستشهد من الكلمة التي أردت بها رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية أمام هذه الدورة للجمعية العامة :

" وقد حان الوقت لهؤلاء الذين ادعوا بكل قوة استخدام القوة في حل الخلافات لأن يدلوا على اتساق خططهم وصدقها . ان المفاوضات ينبغي أن تبدأ بغية تجنب خطر ازدياد التوترات في منطقة ت نحو بطبعتها الى التعاون والى الرخاء " . A/37/PV.53 ، ٥٠٥ (١٩٨٢) و ٥٠٢ (١٩٨٢)

(١١)

وفي واقع الأمر ، فإن المفاوضات هي الطريق الوحيد لتحقيق تسوية عادلة دائمة ، وعندما أتحدث عن المفاوضات فاني اعني المفاوضات الجادة . ويقدم قرارا مجلس الأمن (٥٠٢) و (٥٠٥) (١٩٨٢)

(السيد راكوستا ، البرازيل)

الأساس والطار لهذه المفاوضات . وتناشد بلادى الطرفين بألا يبدوا المزيد من الوقت والجهود وأن يتناولا المسألة الأساسية ، ألا وهي : مطالبة أى منها بالسيادة على جزر مالفيناس أكثر شرعية ان حكومتي متأكدة من أن الإجابة الصحيحة الوحيدة لا تتعارض مع حماية المصالح المشروعة للمستوطنين البريطانيين الذين يقطنون الجزر . وعلى العكس من ذلك انهم سيكونون من أول وأكبر المستفيدين من تخفيف حدة التوتر وتحقيق السلام .

طلب البرازيل و ١٩ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ، واضعة تحقيق السلم والعدل هدفا وحيدا لها ، ادراج البند المتعلق بمسألة جزر مالفيناس في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وقامت البلدان العشرون نفسها بتقديم مشروع القرار A/37/I.03/Rev.1 بهدف وحيد ألا وهو الطلب الى جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تبدأ المفاوضات بهدف الوصول الى " حل سلمي للنزاع حول السيارة " المتعلق بمسألة جزر مالفيناس . وقد طلب مشروع القرار ايضا الى الأمين العام ان يساعد الطرفين في المفاوضات المتوقعة ان يجرياها .

وتعليق أخير بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.03/Rev.1 وهو ان النص المنقح هو نتاج مشاورات غير رسمية تمت في غضون الاسابيع القلائل الماضية مع عدد من الوفود وممثلين مختلف المجموعات الأقلية . اسمحوا لي أن أوضح ان بعض التغييرات قدم من أجل تخفيف المخاوف واعطاء الإجابة لبعض الوفود فيما يتعلق بمصالح سكان الجزر ، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) ، الذى اعتمد بأغلبية ساحقة وبدون أية أصوات سلبية . ويوضع النص المنقح في الاعتبار ايضا توقف الأعمال العدائية ونية الطرفين المعنيين في عدم استئنافها . وفي هذا الصدد دعوني أؤكد أن الأرجنتين بصفتها أحد مقدمي مشروع القرار بمثل هذه الأحكام ، إنما تعطي تعهدا بألا تعيد بدء الأعمال العدوانية في جنوب الأطلسي . وأخيرا ، أدخل مقدمة هذا القرار في مشروعهم الجديد فقرة في الدبياجة تعيد تأكيد مبادئ الميثاق فيما يتعلق بعدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها والتسوية السلمية للمنازعات . وتعتقد بلادى ان جميع الحكومات الممثلة هنا فسي هذه القاعدة ، بتصويتها لصالح مشروع القرار هذا ، ستدلل على نواياها السلمية وستقدم عرضا لا خلاصها في التمسك بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

قبل ان اختتم كلمتي اسمحوا لي أن أبين أن هدف البرازيل هو الاسهام في تحقيق السلم والعدل . لذلك نوجه نداءً أمينا مخلصا للطرفين بأن يسعيا الى تحقيق تسوية لخلافاتهما على مائدة المفاوضات . فالبرازيل لا تستطيع أن تقبل تحويل جنوب الأطلسي الى بحر للمجازفة ومع كل هذا كان جنوب الأطلسي دوما أقل المحيطات اصطداما بالصيغة العسكرية على الكره الأرضية . ونحن نزمع القيام بكل ما في وسعنا لضمان ان يبقى كذلك . اتنا على يقين بأن جنوب الأطلسي سيعزفه العالم منطقه لا مجال فيها لأى نشاط سوى التعاون الودي الحر فيما بين البلدان الساحلية النامية في أمريكا اللاتينية وفي افريقيا ، خالية من التوترات القائمة بين الدول الكبرى وخالية من أي وجود عسكري يرتبط بمصالح خارجية .

السيد سانشيز سانتاماريا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ان قضية الارجنتين ، التي يتمثل هدفها المشروع في استعادة جزء من أراضيها بموجب القانون ، هي قضية أمريكا اللاتينية .

لقد استمعنا بالأمس في اللجنة الرابعة الى بيانات وردود من مقدمي طلبات استماع من جزر مالفيناس ، ومن بينهم بعض المواطنين ذوي الأصل الانكليزي الذين أصبحوا يحملون جنسية الارجنتين ، والذى يشعرون بالرضا ازاء الطريقة التي استقبلتهم بها البلد الجديد ومكتبه من العمل والحراف تقدم على قدم المساواة مع أولئك الذين ولدوا في هذا البلد . ونخرج من المناقشة المطولة المثيرة للاهتمام التي جرت يوم أمس بنتائج تأييد مطلب الارجنتين .

لقد أقيمت وحدة أمريكا اللاتينية على أساس من حظر الاستيلاء على الاراضي وعدم جواز أية حيازة للأراضي بالعنف . ومن هنا يتضح تماماً أن دول أمريكا اللاتينية لا تعترف بسلامة الاستيلاء على الاراضي . ونضالاً عن ذلك ، فإن كولومبيا لها تقاليد عريقة مناهضة للاستعمار ويمكن لأى اجراء لا ينطوى على خسارة في الأرواح يقره المجتمع الدولي لمقاومة الاستعمار أن يعتمد على تأييدنا النشط الوظيفي .

ان كولومبيا تدافع عن قضية الارجنتين وعن مطلبها ضد المملكة المتحدة لأنها تدرك وجود حق عادل يبرر تطلعات هذا البلد الى ممارسة سيادته كاملة على هذا الأقليم ، موضوع المواجهة مع المملكة المتحدة .

وليس هناك من طريق آخر لتفسير مقررات الأمم المتحدة وتبريرها بشأن مسألة جزر مالفيناس . أولاً ، ظهر أن أحكام الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينطبق على جزر مالفيناس . ومن ثم ، فإن القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) يعترف بوجود نزاع على السيادة بين حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة ، ويأخذ في الحسبان صالح السكان ، وليس رغباتهم . ويعلن على نحو قاطع أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على النزاع بشأن مالفيناس لأنها كانت أرضًا محظوظة يسرى عليها مبدأ سلامية الاراضي بموجب القرار ١٥١ (د - ١٥) ، الذي يوضح أن أى خرق لسلامة الاراضي من جانب بلد ما لا يتفق مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

وبالمثل ، فإن القرارين ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٤٩/٢١ في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٦ يعترفان بوضوح بالجهود التي بذلتها حكومة الارجنتين من أجل تعزيز رفاهية سكان الجزر .

وحيث ان سند ملكية الارجنتين لجزر مالفيناس هو سند صحيح ؛ فانه لن يكون من العلام ترك مصير ومستقبل الاقليم في أيدي اولئك الذين احتلوه بالقوة ، بينما السيارة عليه هي موضوع نزاع ، فقد يعني ذلك قبول اجراء غير سليم لاضفاء الشرعية على استعمال القوة .

ويشق وفدى في أنه ، بالنظر الى الايضاحات التي قدمتها الأمم المتحدة وتضامن بلدان حركة عدم الانحياز المتين والبيان القاطع للجنة القانونية الأمريكية المشتركة ، سوف تؤيد الجمعية العامة الصيغة التوفيقية العادلة لمشروع القرار A/37/I.03/Rev.1 ، في ايمان راسخ انه باتخاذ النظام الموضوع في مشروع القرار كأساس ومع استثناف الحوار بعد وقفة غير المناسب ومع تجديد المعاونة التي ندرك انها فعالة للغاية . من جانب السيد خافيير برييز دى كوبيار الأمين العام ، سوف يوجد حل مناسب للنزاع في جنوب الاطلس .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشhir البيانات التي القاها

رؤساء الوفود في المناقشة العامة في الدورة السابعة والثلاثين للمجمعية العامة وتقرير الأمين العام الى أن الموقف الدولي قد تدهور في العام الماضي . ان بؤر توتر الأزمات الراهنة لم تخدم جذوتها بعد ، واندلعت بؤر جديدة تعددت حدود النزاعات الثنائية ، وهي تتجه الى أن تتحول الى نزاعات أوسع . وقد أثر ذلك كله في الحفاظ على السلام والأمن في العالم .

ومن أمثلة هذه الأزمات الجديدة مشكلة جزر مالفيناس التي تصاعدت الى نزاع مسلح بين دولتين من أعضاء هذه المنظمة . وهذه المسألة مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن ، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وفي اللجنة الرابعة وفي الدورة السابعة والثلاثين للمجمعية العامة . وهذا في حد ذاته دليل كاف على مدى الحاجة الى حل الأزمة وخطورتها والحاجة الىبذل جهود جديدة من جانب المجتمع الدولي لحلها . ونحن نعتقد أن المشكلة ممكنة الحل ، ونرى أن الحل الدائم والعادل للموقف الراهن يمكن ان يوجد لوأظهرت الأطراف المعنية مباشرة الارادة السياسية الكافية . ونرى ان ذلك ينبغي أن يحظى بالمساعدة القائمة على حسن النية والتأييد والعون من جانب اولئك الذين يحتفظون بعلاقات صداقة طيبة مع كل من الارجنتين والمملكة المتحدة كما هو الحال بالنسبة الى يوغوسلافيا .

ويتطلب تناول مشكلة جزر مالفيناس أن نأخذ في الاعتبار أن هذا الأقليم مدرج على قائمة اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار التي تضم الأقاليم غير الخاضعة للحكم الذاتي، وان الجمعية العامة في مناسبات عديدة اتخذت مقررات بتوافق الآراء أوصت فيها بالتفاوضات بين الأرجنتين والملكة المتحدة . ويدو لنا أن هذه النقاط تشير بحلاً إلى كيفية حل هذه المشكلة في الوقت الراهن .

ان البيان الذى أصدرته الأمانة الاتحادية للشؤون الخارجية فى يوغوسلافيا ، إثر اندلاع النزاع المسلح على جزر مالفيناس فى ربيع ١٩٨٢ ، يذكر – ضمن أمور أخرى – ان استخدام القسوة والخسائر الفادحة في الارواح البشرية قد جعلتنا أكثر اقتناعاً من ذى قبل بالحاجة الى السعي من أجل تحقيق تسوية تفاوضية ، تمشياً مع الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك وثائق المجتمعات بلدان عدم الانحياز المتعلقة بهذه المشكلة .

(السيد غولوب ، يوغوسلافيا)

ووفقاً لذلك ، فقد أشارت يوغوسلافيا منذ بداية أزمة جزر ماليفيناس ، في اتصالاتها مع كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة ، إلى خطر استخدام القوة وطالبت بضبط النفس من جانب الطرفين المعنيين للحيلولة دون الزيادة في تدهور الموقف والتوصل إلى حل عادل ودائم عن طريق الوسائل السلمية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة وفي العالم بأسره . إننا نواصل التأكيد على الحاجة لفشل هذا الأسلوب في حل مشكلة جزر ماليفيناس .

وهذا في رأينا أمر لا غنى عنه ، وهو في صالح المشترك لنا جميعاً . إن المسؤولية الأساسية للطرفين المعنيين بصورة مباشرة هي بذل الجهد لتحقيق الحل السلمي .

ان بلدان عدم الانحياز قد أيدت في عدة مناسبات طلب الأرجنتين بالسيادة على جزر ماليفيناس . وقد أكد المؤتمر الأخير لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هافانا عام ١٩٧٩ على ما يلي :

”وفي هذه الحالة الخاصة بالذات ، أي حالة جزر ماليفيناس ، يكرر رؤساء الدول والحكومات الإعلان بشدة عن تأييدهم لحق جمهورية الأرجنتين في استرداد ذلك الأقليم والسيارة عليه ، ويطلبون السراع بالتفاوضات في هذا الصدد .”

وقد تكرر هذا الموقف في كل الاجتماعات المتعاقبة لبلدان عدم الانحياز .

وفي رأينا أن هذا يمثل الطريقة الوحيدة الممكنة لحل المشكلة ، فالتفاوضات السلمية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة يجب أن تستأنف ، وهي الطريقة الواقعية والقابلة للتطبيق لتحسين الموقف في جنوب الأطلسي . وفي رأينا أن أي عملية ناجحة للمفاوضات يجب أن تأخذ في الاعتبار كل الحقوق والصالح ، لا سيما حقوق الأرجنتين ومصالح سكان جزر ماليفيناس التي لا يمكن إغفالها .

ان وفد يوغوسلافيا يود أن يشير إلى أنه لا يمكن حل مشكلة جزر ماليفيناس إلا من خلال المفاوضات مع الالتزام الكامل بمبدأ ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فإننا نشعر ان إعادة الثقة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة أمر له أهمية كبيرة .

وسوف تصوت يوغوسلافيا لصالح مشروع القرار الذي قدمته ٢٠ دولة من دول أمريكا اللاتينية . ونرى انه من أجل تحقيق حل عادل ودائم للمشكلة لابد من استئناف المفاوضات بين المملكة المتحدة والارجنتين في إطار الأمم المتحدة ومن خلال المساعي الحميد للأمين العام لايجاد حل سلمي للمشكلة في أسرع وقت ممكن .

السيد بلانكو (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تشتراك أوروغواي فسي

مناقشة البند ١٣٥ ، المعنون مسألة جزر فوكแลند (مالفيناس) لموقف بناه وروح الحرص على الوئام . ان موقف بلدى هذا ليس جديدا وليس وليد لحظته . انه يتفق مع سياسة تلتزم بها أوروغواي ، وهى البحث عن حلول سلمية . وحتى قبل وضع قواعد عالمية في هذا الصدد ، فقد أرسى دستورنا هذه السياسة كالالتزام مفروض علينا من واقع ارادتنا .

وما من أحد يجهل الروابط القوية التي تربطنا ، بجمهورية الأرجنتين وهي علاقة أخوية متقدمة يوميا بفضل تزايد الجهد المشتركة . هذا هو واقع الامر وسيظل كذلك . وهذا لا يمنعنا من بحث المشكلة بشكل موضوعي ولا يمنعنا من ان نتذكر علاقاتنا القديمة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

لا أود الاشارة الى الاحداث المأساوية التي حدثت في الفترة الواقعة بين نيسان / ابريل وحزيران / يونيو من هذا العام في منطقة جنوب الاطلس ، التي لا يؤدى تحليلها أو مناقبتها بالطبع الى حل المشكلة . أود فقط أن اذكر منها استنتاجين بارزين : أولهما ، هناك ، دون شك ، نزاع حول السيادة تم التعبير عنه في البيانات المتناقضة للطرفين التي تزدادت حتى هنا في هذه الجمعية ، وهو نزاع اعترفت به قرارات الجمعية العامة ويتصدر جليا بسقوط مئات القتلى ؛ وثانيهما ، ان هذا النزاع لا يمكن ان يظل قائما في فراغ ، دون اطار قانوني وسياسي يضعه بثبات على طريق المفاوضات السلمية .

ولاشك انه توجد صكوك دولية تقر بمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، واهتمها جميعا ميثاق الأمم المتحدة ذاته . والأمل معقود على أن تعتمد هذه الجمعية وكذلك اللجنة السادسة ، خلال هذه الدورة بالاجماع مشروع اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . الا انه من الضروري ان تترجم القواعد العامة المقبولة لدى الجميع الى معايير محددة في كل حالة ، من أجل أي توفر دليلا هاديا مأمونا لاحتوا نزاعاتهم . ولابد أن تتبع بتوصيات عملية للتنفيذ الفعال يضعها المجتمع الدولي حسب ظروف كل حالة . ووفقا لما سبق ذكره ، فقد اشتراك أوروغواي مع ١٩ بلدا آخر من بلدان أمريكا اللاتينية في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.03/Rev.1 .

وأود أن أشير بایجاز الى الجوانب الرئيسية لمشروع القرار التي يرى وقد بلادى انهما ترتكى اعتماد نصه .

انها وثيقة متوازنة لا تعطى حكما مسبقا على مواقف الطرفين . فهي تشجع اجراء المفاوضات التي تعتبر احدى الوسائل المعترف بها عالميا للتسوية السلمية . وتبرز دور الأمين العام وتكتفى بولالية مرنة للقيام بالمساعي الحميد بفتحية مساعدة كلا الطرفين وتوكيد على انه يجب تناول هذه المشكلة بالوسائل السلمية ، وتبقى الموضوع تحت رعاية الجمعية العامة .

ومن خلال جميع هذه النقاط ، فان مشروع القرار يوفر اطارا سياسيا وقانونيا لحل النزاع عن طريق المفاوضات . وهكذا فانه يملأ بالالية بسيطة الفراغ بين الاطراف الرئيسية والحالة التي نشأت عنه . وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد على أن ولاية الأمين العام تجيء في الوقت المناسب ، بسبب ما تخوله له وظيفته من صلاحيات وايضا بسبب الاجراء التي اتخذه بشأن هذه المسألة . وهذا يعطي كل طرف الضمان اللازم وفي الوقت نفسه يعتبر عنصرا ايجابيا للقيام بمهمة صعبة وحساسة للغاية .

لا أود أن اقتصر في تحليل مشروع القرار على الجوانب القانونية والسياسية ، المباشرة جدا . ان بساطة النس وغرضه الواضح في خدمة السلم يمثلان اسهاما ايجابيا لخلق مناخ ملائم من أجل الحوار . وان التغييرات المدخلة على مشروع القرار الاصلية تقييم الدليل على هذا وهي : الاشارة الى توقف الاعمال العدائية ، واعادة تأكيد مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، واعادة التأكيد على ضرورةأخذ مصالح سكان الجزر بعين الاعتبار .

ان هذا المظاهر الأخير فضلا عن أنه يتضمن مع قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٣١٦٠ د - ٢٨) اللذين اعتمد دون أي اعتراض يولي مشكلة انسانية حساسة الاعتبار الجدي الذي تستحقه .

ان التعديلات تؤكد غرضا ثابتا للتفهم والسلم .

انني ادرك عمق الجروح ، وأنهم الدافع لذكر التضحيات التي بذلت . ولكن ذلك الشعور الطبيعي ، الذي يستحق� الاحترام ، يجب ألا يمنعنا اليوم من أن نعمل معا لكي نضع أساسا لتسوية سلمية في إطار القانون الدولي .

وخلال المناقشة العامة لهذه الجمعية وكذلك اثناء الدورة الاستثنائية الثانية المخصصة لزع السلاح تعرضنا الى الاوضاع وال المجالات الكثيرة التي تتسم بالتوتر والازمات . ان هذه الحقائق وتقرير الأمين العام الذي يثير التفكير قد أكدت الحاجة الى تعزيز الأمم المتحدة ، وبصورة خاصة دورها في حفظ السلام والأمن الدوليين . وقبل كل شيء قد أكدت على الحاجة الى القيام بعمل وقائي مقدما .

ان البند الذي ناقشه يتيح فرصة جيدة لنمارس هذه المفاهيم ولنعالج هذه المسألة بمشروع قرار يتناول البند على نحو متوازن ومناسب .

خلال المناقشات حول جزر مالفيناس ، سواء كان ذلك في إطار منظمتنا أو خارجها ، كانت هناك اشارات الى بدأ تقرير المصير . ان هذا البند دون شك يكتسب أهمية كبيرة لأنّه وارد في الميثاق ويعتبر عنصرا أساسيا في استقلال الدول .

ولكن من وجهة نظر وفدى ، فإنه ليس قابلا للتطبيق في هذه الحالة . ومن وجهة نظر الشكل ان ما نتناوله هو نزاع متعلق بالسيادة ولا بد من ان يحل عن طريق المفاوضات . ولذلك لا يمكننا الاشارة الآن الى مضمون أو نتيجة المفاوضات ونقيدها بمبدأ سلامة الاراضي أو تقرير المصير أو أي مبدأ آخر يشير الى مضمون المسألة . ان القيام بهذا يعني اتنا نتجاوز المفاوضات ونعطي احكاما مسبقة على نتائجها .

ومن وجهة النظر الموضوعية ، ان من الواضح ايضا انه ليس شمة سبب في الاشارة الى تقرير المصير . ان ادخال المستوطنين منذ ١٨٣٣ يتناقض مع العباري التي تحكم احتلال الاراضي

سواء تلك المعترف بها من الرأي العام في ذلك العصر أو تلك المعترف بها الآن . وبالمعنى الفني ، إن الاحتلال كأسلوب المحصول على السيادة يعني أن تنظر إليه في إطار الشيء الذي لا مالك له أو الشيء المتروك الذي يعود لأول من استولى عليه . وفي حالة جزر مالفيناس ، ففي عام ١٨٣٣ لم يوجد أى من الوضعين إذ أنها لم تكن أقاليم دون سيادة ولم تكن أقاليم متروكة ؛ إن الترك حتى يتم اثبات وجوده يحتاج إلى اما اعتراضاً مادياً أو طبيعياً ، أى رغبة ترك الأرض التي لم تكن موجودة أبداً في هذه الحالة . وليس هناك أساس للاستناد إلى حق التقاضي حيث ان الإجراء الأول ، على ضوء ما تقدم ذكره ، لم يتشكل أساساً لحق الملكية ، وعلى أية حال كان موضع خلاف على الغور . إن قبول الحل المعارض ، فضلاً عن تناقضه مع المعايير القانونية السائدة الذكر ، سيكون سابقة خطيرة بالنسبة للبلدان الأضعف التي يمكن أن تقطع اوصالها باستيطان مجموعات بشرية تأتي من بلدان أخرى أشد قوة . ولذلك ان القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة تشير إلى جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية كطرفين في النزاع ، ومن وجهة النظر الدولية لا يوجد اعتراف بأن السكان الحاليين للجزر لهم صفة الشعب في مفهوم القرار (١٥١) (١٥٢) أي باعتباره صاحب الحق في تقرير المصير .

وفي ضوء هذه الاعتبارات المتعلقة بالشكل والمضمون ، فإن وفد بلادى يعتقد انه ليس ثمة أساس للاستناد إلى هذا المبدأ في هذا النقاش .

ان المشروع المطروح ، بصرف النظر عن ميزاته ، له معنى خاص بالنسبة إلى بلدانى وأود الاشارة إليه .

ان مبادرة قد منها عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية ، بلدان تشارك في هدف ذات أهمية ومغزى دوليين كبارين . وفيما وراء الاختلافات والتناقضات المكنة داخل مجموعة دول حرة جئنا سوية بمبادرة سلمية عظيمة مفتوحة للجميع دون استثناء .

ان هذه الحقيقة تعتبر بداية لمرحلة جديدة وتعيد تواجد أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة كقوة تحب السلام وتساعد على إرساء أسس السلام والتفهم . ان حكومتي ستظل وفيية لهذا الهدف ، واننا نأمل في أن تتوح هذه المبادرة بالنجاح .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية)

عن الروسية) : ان نظر الجمعية العامة بناءً على طلب من عشرين دولة من دول أمريكا اللاتينية في مسألة جزر فوكلند (مالفيناس) يعتبر في رأي الوفد السوفيتي أمراً جاء في وقته وتنطليه الضرورة . وكجزء من المشكلة التاريخية لازالة النظام الاستعماري في العالم ، فإن مسألة هذه الجزر ماتزال معروضة على الأمم المتحدة منذ إنشائها ، إلا أنها نشهد اليوم حقيقة أن عدم حل مشكلة انتهاء الوضع الاستعماري في هذا الأقاليم قد أدى إلى نزاع مسلح خطير . واثنااء المناقشة السياسية العامة الأخيرة فإن وزير خارجية الاتحاد السوفيتي السيد

غروسيكوف أكد أن :

"عندما تظهر بؤرة المتواتر في جزء من المعمورة ، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن ذلك ناجم عن أعمال أوائل الذين لا يحترمون المصالح المشروعة لآخرين . وفي كثير من الأحيان ، فإن ذلك يحدث نتيجة لمحاولات للاحتفاظ بالقوة بمواقد تم توارثها عن الماضي الاستعماري" . (A/37/PV.13 ، ج ٤٧)

ان النزاع في جنوب المحيط الأطلسي اندلع على وجه الدقة نتيجة لرغبة الدولة القائمة بالادارة في ان تقي بأية طريقة على مخلفات الوضع الاستعماري السابق . وهذا النزاع قد سبق أن أودى بعثاث من الأرواح ولكن في ضوء موقف تلك الدول التي تهتم بتعزيز وصيانة مصالحها الاستراتيجية والعسكرية في تلك المنطقة ، فإن هذه المسألة ما زالت تشكل مصدر تهديد كبير لقضية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين في منطقة أمريكا اللاتينية بل وفي العالم أجمع . ان الطابع الاستعماري لشكلة جزر فوكلند جلي وواضح ، وهي اذ تقع على بعد الاف من الأميال من الدولة القائمة بالادارة وبوصفها واقعة في الطرف الآخر من المعمورة ، فقد ادرجت بريطانيا هذه الجزر في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الأمم المتحدة . وبعد اعتناد "اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة" التاريخي الذي يعلن رسمياً ضرورة الانتهاء الفوري وغير المشروط للاستعمار بكافة أشكاله ومظاهره ، فإن جزر فوكلند (مالفيناس) ادرجت في القائمة التي أقرتها الدورة الثامنة عشرة الخاصة بالأقاليم الواقعة ضمن نطاق هذا الاعلان وكان لابد من انتهاء الوضع الاستعماري لهذه الأقاليم في أقرب وقت ممكن .

(السيد ترويانوفسكي و اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وبنفي أن نؤكد أنه في ضوء القرارات التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بتصنفيه الاستعمار، وتلك القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة مباشرة بشأن سالة جزر فوكلاند (مالفيناس)، قد وضح منذ البداية ضرورة تصنفيه الاستعمار في هذا الأقليم.

وفي القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) الذي اعتمد في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ أكدت الجمعية العامة الرغبة الحارة في إزالة الاستعمار من كل مكان وبجميع صوره، وأن حالة جزر فوكلاند (مالفيناس) تمثل صورة من صور الاستعمار. وبعد أن تلاحظ وجود نزاع بين حكومتي الأرجنتين والملكة المتحدة حول السيادة على هذه الجزر، دعت الجمعية العامة حكومتي هذين البلدين إلى المضي دون تأخير في المفاوضات بغية ايجاد حل سلمي لل المشكلة، مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وأحكام الإعلان الخاص بتصنفيه الاستعمار، ومصالح سكان الجزر.

ان انعدام وجود أي تقدم جوهري في حل مشكلة جزر فوكلاند (مالفيناس) عبر السنوات الأخيرة، سبب قلقاً كبيراً للجمعية العامة، وحداً بها إلى أن تعتمد بصفة مستمرة قرارات تم التأكيد فيها بصورة واضحة على أن هذا الوضع الاستعماري ينفي أن ينتهي، عن طريق ايجاد حل سلمي للنزاع بين حكومتي الأرجنتين وبريطانيا العظمى حول السيادة على هذه الجزر. لقد أغرت الجمعية العامة ماراً عن استئنافها لحكومة الأرجنتين، لما تبذله من جهود مستمرة للنهوض بعملية تصنفيه الاستعمار، وللنہوض برفاہیہ سکان الجزر، وقد حثت حكومتي البلدين على أن تدخل فوراً في مفاوضات بغية وضع حد لهذا الوضع الاستعماري.

ان عدم التوصل إلى حل لمسألة تصنفيه الاستعمار في جزر فوكلاند (مالفيناس) سبب قلقاً لدى طائفة واسعة النطاق من الدول، بما فيها الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، التي درست هذه المشكلة ماراً في مختلف المحافل. وهكذا نجد أن الفقرة ٨٢ من الإعلان السياسي الذي اعتمدته مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في ليما في ١٩٧٥ تتعرض على ما يلي:

"ان بلدان عدم الانحياز، في حين أنها لا تقل بأية طريقة من صحة مبدأ تقرير المصير بوصفه مبدأً عاماً ينطبق على جميع الأقاليم، فهي مع هذا، وفيما يتعلق بالحالة الخاصة بجزر المالفيناس، تؤيد بصورة حازمة مطالب جمهورية الأرجنتين العادلة، وتحث

المملكة المتحدة على أن تواصل ، بصورة نشطة ، المفاوضات التي أوصت بها الأمم المتحدة لاعادة اقرار سيادة الأرجنتين على تلك الأقاليم ، بحيث يتم وضع حد للحالة غير الشرعية التي لا تزال قائمة حتى اليوم في الجزء الجنوبي من القارة الأمريكية . (١٠٢١٧ A) مرفق

فقرة (٨٢)

وهذا الموقف الذي اتخذه بلدان عدم الانحياز تم تأكيده في قرارات مؤتمر هافانا السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، وفي الوثائق الأخرى الصادرة عن حركة بلدان عدم الانحياز .

وفي ضوء الحقوق السيادية للأرجنتين على جزر فوكแลند (مالفيناس) ومصالح سكان الجزر ، فقد دعت منظمة البلدان الأمريكية مارا إلى تسوية سلمية للنزاع من خلال المفاوضات . ورغم التداعيات العديدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، فإن حكومة المملكة المتحدة ، متذرعة بمختلف الحجج ، رفضت أن تحسم هذا النزاع المتعلق بسيادة الأرجنتين على جزر فوكلايدن (مالفيناس) بوسائل سلمية وواصلت بعناد تعزيز الوضع الاستعماري في هذه الجزر . وهذا هو السبب الجذري للنزاع العسكري الذي اندلع في جنوب المحيط الأطلسي . وكان سبباً لظهور بؤرة من التوتر في تلك المنطقة هددت السلام والأمن الدوليين . وهكذا فإن المسئولية عن الوضع حول جزر فوكلايدن (مالفيناس) تقع على عاتق المملكة المتحدة .

ونجد ما تردد في النزاع في جنوب المحيط الأطلسي خاطرت المملكة المتحدة باتخاذ إقرار يوضع الاستعماري في جزر فوكلايدن (مالفيناس) بالقوة المسلحة وقامت بعملية واسعة النطاق ، استخدمت فيها سلاحها الجوي وحريتها ومشاة البحرية ، رغم المحاولات المستمرة لمجلس الأمن للأمم المتحدة لتجنب سفك الدماء ولتحقيق تسوية سلمية للصراع . وأثناء جهود الوساطة التي اضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة ، لاحظ في المرحلة الأولى ، آفاق محتلة للجمع بين موقعي الطرفين . ولكن كلما اقتربت الخطة العسكرية البريطانية إلى منطقة النزاع في جنوب المحيط الأطلسي ، كلما ازداد تعنت موقف المملكة المتحدة . وفي ضوء هذه السياسة التي انتهجهتها الحكومة البريطانية ، طرح سؤال مشروع بين الوفود في مجلس الأمن عما إذا كانت مشاركة المملكة المتحدة في الجهد الرامي

(السيد ترويانوفسكي و اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إلى تسوية سلمية للنزاع تهدف فقط إلى التستر الدبلوماسي على الأعمال التحضيرية العسكرية. ان تطور الأحداث بعد ذلك واندلاع الأعمال العسكرية بصورة سريعة، وحق النقض الذي مارسته انكلترا والولايات المتحدة في ٤ حزيران/يونيه من هذا العام، بشأن مشروع قرار بوقف إطلاق النار في منطقة النزاع، أكدت جميعها أن هذه الشكوك كان لها ما يبررها.

ومن الجلي أنه، بغض النظر عن المواقف التي اتخذها الطرفان بشأن جوهر النزاع، فإن هذه المسائل نفسها ينبغي حلها بوسائل سلمية على مائدة التفاوض. ان المفاوضات الطويلة أفضل لأنها كلما طالت المفاوضات كلما قصرت الحرب. لذلك، فإن رفض الحكومة البريطانية اجراء المفاوضات، وهي التي كانت تدعى حكومة الأرجنتين إلى مواصلتها، يعد أمرا لا يمكن تبريره على أية صورة. ان الأنشطة العسكرية لقوات المملكة المتحدة، بغية إعادة اقرار الوضع الاستعماري في الجزر، تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك مع القواعد الأساسية للقانون الدولي وتشكل تضاربا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ان المسؤولية عن التردى الخطير للحالة في جنوب المحيط الأطلسي تقع أيضا على عاتق الولايات المتحدة. ومن الجلي أن حكومة المملكة المتحدة ما كان يمكنها أن تقرر القيام بهذه العطبية العسكرية الخطيرة على سواحل قارة أمريكا الشمالية، ما لم تكن قد ضمنت موافقة شريكها الرئيسي في منظمة حلف شمال الأطلسي، مع الوعد بالتأييد الكامل منه.

لقد شجب الاتحاد السوفيتي الأنشطة العسكرية للمملكة المتحدة، التي كانت تهدف إلى إعادة اقرار الوضع الاستعماري في جزر فوكแลند (مالفيناس)، وأدان أيضا دعم الولايات المتحدة لهذه الأعمال، باعتبار أن ذلك أمرا يتعارض مع الميثاق وقرارات الأمم المتحدة، ويمثل خطرا على السلام والأمن الدوليين.

ان الولايات المتحدة في دعمها للمملكة المتحدة في النزاع البريطاني الأرجنتيني لم تخف مقاصدها، بما في ذلك طموحها لتعزيز نقطة انطلاقها العسكرية السياسية في أمريكا اللاتينية، التي بدأت دولتها تدافع عن نهجها المستقل في السياسة الخارجية بصورة أكثر حزما.

٨/موج ش

٣٠-٢٩

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وتظهر الأزمة في جنوب المحيط الأطلسي أيضاً أن الولايات المتحدة تسعى ، إلى
زيادة توريط حلف منظمة شمال الأطلسي في سياستها في نصف الكرة الغربي . بعد انتهاء
الأنشطة العسكرية في جنوب المحيط الأطلسي وضفت خطط لتوسيع الهياكل والمنشآت العسكرية
في جزر فوكل兰د ، وأدى ذلك إلى توريط بلدان أخرى لضمان ما يسمى بأمنها .

A/37/PV.53
29-30

ان الدوافع العسكرية والاستراتيجية للاحتفاظ بهذه الجزر داخل منطقة نفوذ الدول الغربية تبدو واضحة أكثر من أى وقت مضى . ان الأفعال العسكرية التي اضطاعت بها احدى الدول الغربية ، وهي عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي ، بدعم من حليفها في هذه الكتلة وهو أقوى دولة في نصف الكرة الغربي توضح بجلاء مصدر التوتر والخطر الحقيقيين على أمن أمريكا اللاتينية .

ان أحداث جنوب المحيط الأطلسي تثبت أيضاً أن البقاء على أى حيادة استعمارية ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، هو أمر خطير قد انقضى عهده . ويتضافر هذا الخطر عندما تستخدم الجزر المستعمرة الصغيرة لانشاء قواعد ومشات عسكرية . وهذه القواعد المنتشرة في أرجاء المعمورة ، في المحيط الأطلسي ، وفي المحيط الهادئ ، والمحيط الهندي ، عندما تحتاجها قوات الامبرالية والاستعمار ، تتحول مباشرة الى قواعد دعم استراتيجية لتنفيذ عمليات عسكرية ، بغية ممارسة الضغط ولتنفيذ تدابير تأديبية اذا اقتضت الضرورة ضد البلدان النامية .

ان الاتحاد السوفيatici قد رأب بصورة فعالة على الدعوة الى استكمال عملية انهاء الاستعمار . ودعا الى ازالة شبكة القواعد العسكرية في الأرضي الأجنبية ، ودعا الى الحد من مناطق أنشطة الكل العسكرية .

وفي هذا الصدد نرى أن من الملائم تماماً ذلك الاقتراح الذي قدم في ٢٠ أيلول / سبتمبر هذا العام من جانب ليونيد برجنيف ، رئيس مجلس رؤاسة السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفيatici ، بأن تقوم الأجهزة الرئيسية في حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو ، باعلان عدم مـة مجال أنشطتها الى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وفي الاجتماع الذي عقد في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر للجنة وزراء خارجية الدول الأطراف في منظمة حلف وارسو ، جرى التأكيد في هذا الصدد على أن :

” الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، لا تنوي توسيع نطاق أنشطة تحالفهما ،

وتتوقع من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي أن تتخذ موقفاً مماثلاً ” .

على أساس الموقف المبدئي فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمسائل المثيرة للجدل ، فإن الاتحاد السوفيatici يدعو الى حل هذه المشكلة التي ثارت في جنوب المحيط الأطلسي عن طريق المفاوضات في اطار الأمم المتحدة ، و بموجب قرارات الأمم المتحدة . ونلاحظ بارتياح ما تأكيد في

البيان الذي أدلّى به البارحة السيد الموقر وزير خارجية الأرجنتين ، السيد خوان أجيري لانساري ، من تطلع حكومة الأرجنتين إلى عقد مفاوضات . وأن هذا التطلع انعكس في مشروع القرار الذي قدّمه وفود بلدان أمريكا اللاتينية . إن مشروع القرار هذا يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ، وإن وفد الاتحاد السوفيتي سيصوت تأييده له .

السيد بطي (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشعر وفدي بأن من واجبه أن يشارك في هذه المناقشة بشأن مسألة جزر الفوكلاند ، لأن النزاع المتعلق بهذه المسألة للأسف قد بلغ الذروة في مطلع هذا العام وتحطّل إلى حرب أسفّرت عن خسارة جسيمة في الأرواح والمتلكات . وفضلاً عن ذلك ، فإن المسألة تنسحب على المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة ، التي أطّلت كل الدول الأعضاء المسئلة في هذه القاعة أنها ملتزمة بها ، والتي تشعر حكومتي بحساسية بالغة إزاء احترامها . وهذا يتضمن مبادئ احترام عدم اللجوء إلى القوة ، أو التهديد باستخدامها في مباشرة العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية للنزاعات ، واحترام الحق غير القابل للتصرف للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وشعوبها في تقرير مصيرها .

إن وفدي على علم بالمطالب الاقليمية المتنافسة في جزر الفوكلاند . ومع ذلك وحتى نيسان / ابريل من هذا العام فإن حكومتي كانت تشعر بالارتياح لأن كل المحاولات لتسوية المطالبات المتنافسة بشأن السيادة من جانب الأرجنتين والمملكة المتحدة قد تمت وفق القانون الدولي ، وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وفي حقيقة الأمر فإن هذه الأنواع من المشاكل بالذات هي التي أنشئت الأمم المتحدة من أجل حلّها ، حتى يمكن تسوية النزاعات بطريقة سلمية رشيدة ، ومن أجل تهدئة مواقف النزاع والصراع المحتطة .

ولذلك فانتا قد شعرنا بأسف بالغ لأنّه في ٢ نيسان / ابريل ١٩٨٢ فإن الأرجنتين سعت إلى حل عسكري لمسألة السيادة بغزو الفوكلاند . وكان هذا ينافي القانون الدولي وتلك المعايير التي تحكم العلاقات بين الدول . ويكرر وفدي بلادى أن هذين المبدأين الهامين لهذه المنظمة يجب الالتزام بهما ، وهو مبدأ عدم استخدام القوة في تسوية النزاعات الدولية ، والمبدأ المصاحب له وهو تسوية النزاعات بالوسائل السلمية . هذه المبادئ كامنة في لتب ميثاق الأمم المتحدة ووجب

الالتزام الكامل بها . لأن احترام كل الدول ، لا سيما الصغير منها ، للقانون الدولي والمبادئ الأساسية للميثاق ، يبقى هو أفضل ضمان للسلم والأمن ، وهو مكونان أساسيان لتنميتهما الاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذه الحالة التي سعى فيها طرف لتسوية نزاع بارز بالقوة ، لم يكن ذلك فقط تبديداً للرجال والعتاد ، بل على أيضاً على تفاقم الموقف بزيادة الشكوك والتوترات على كل الجوانب ، وذلك خلق حجر عثرة على طريق السلام .

ان المسألة ليست مجرد سؤال تسوية سلمية للنزاع . إنها بالضرورة سؤال استعمارية يجب أن ينظر إليها في إطار الأحكام المناسبة من الميثاق وقرارات الأمم المتحدة . ومنذ عام ١٩٤٥ قبلت الأمم المتحدة بأن تكون جزر الفوكلاند أقليماً لا يمتلك بالحكم الذاتي ، وأن المملكة المتحدة هي الدولة القائمة بالأدارة . وطبقاً لهذا النحو فإن جزر الفوكلاند تأتي في نطاق المادة ٢٣ من الميثاق "الإعلان المعنى بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي " . وهذه المادة تنص على "المبدأ القاضي بأن صالح أهل هذه الأقاليم مثل الفوكلاند لها المقام الأول " وأن الدول القائمة بالأدارة عليها

"أن تقبل كأمانة مقدسة في عنقها ، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية سكان هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم والأمن الدوليين الذي رسمه هذا الميثاق " . ويفترض المادة ٢٣ أن الدولة القائمة بالأدارة عليها أن تضمن "تنمية الحكم الذاتي لهذه الشعوب ، ومواونتها على أنها نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً " . ولذلك فإن الدولة القائمة بالأدارة ملتزمة أيضاً " بأن ترسل إلى الأمين العام بانتظام لا حاطته على ما بالبيانات ذات الصلة فيما يتعلق بالأقاليم التابعة " .

وفي كل هذه المجالات فإن وفد بلادى يرى أن الدولة القائمة بالأدارة قد أجزت التزاماتها ، أخذة في الاعتبار رغبات سكان الفوكلاند المنصوص عليها في المادة ٢٣ من الميثاق ، والتي أوضحتها وأكدها قرار الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ بشأن منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

والملكة المتحدة كدولة قائمة بالادارة ، قد أخبرت الأمين العام بصفة منتظمة وتعاونت ،
في رأينا ، مع لجنة تصفيية الاستعمار التي استعرضت الموقف في جزر فوكแลند كل عام . واللجنة
قد قالت برصد وثيق للتطورات في كل الأقاليم المستعمرة ، بما في ذلك الفوكلاند ، ولا حظلت
بارتياح أن المملكة المتحدة قد أحدثت تقدماً سياسياً باقامة مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي يضم
أضافةً منتخبين .

A/37/PV.53
34-35

وعن طريق الممثلين المنتخبين ، فان سكان فوكلند ستحت لهم الفرصة للمشاركة في ادارة حكومتهم ، وهم يقومون بذلك . وفي الانتخابات الحرة التي عقد آخرها في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ أبدوا تفضيلهم للأمر الواقع . ووفقاً لذلك يتعين على الدولة القائمة بالادارة ، وطن المجتمع الدولي احترام رغبات هذا الشعب الذي تعتبر مصالحه سامية . ان حقيقة أن هناك عدداً قليلاً من السكان لا تعني حرمانهم من حقوقهم في تقرير المصير . والواقع ان حقوقهم في حماية القانون الدولي ، وفي أن تحترم رغباتهم العرب عنها بحرية ، كحق أي شعوب أخرى ، بما في ذلك تلك التي تقطن أقاليم صغيرة أخرى . ان وفد بلادي يرى بحزم أن العطية التي تتعلق بتصفيه الاستعمار في جزر فوكلند والتي تعنى على نحو مرض تشيا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) يجب أن تصادر عليها هذه الجمعية .

وفي الختام ، ان وفد بلادي يؤيد السماح للدولة القائمة بالادارة بمواصلة تعزيز مصالح سكان جزر فوكلند واحترام رغباتهم فيما يتعلق بمستقبلهم . ان العطية الحالية لتصفيه الاستعمار يجب أن تستمر ، في تشاور وثيق بين المملكة المتحدة وجزر فوكلند وفقاً للمادة ٢٣ من الميثاق ولا علان ١٩٦٠ .

وإذ أنتقل الآن الى مشروع القرار الخاص بالمسألة المعرضة أمامنا ان وفد بلادي يرى أنه لا يتناول القضية الأساسية ، وهي الحق غير القابل للتصرف المعترف به عالمياً في تقرير المصير لسكان جزر فوكلند . ورغم أن المسألة استعمارية بصورة رئيسية فإنه لا توجد اشارة واضحة في نقرات منطوق مشروع القرار الى قابلية تطبيق القرار ١٥١٤ (د-١٥) على الأقليم ، أو حق تقرير المصير ، قابلية التطبيق تلك التي أشير إليها فقط في نقرة من الدبياجة .

وفضلاً عن ذلك ، ان نطاق المفاوضات يقتصر على "النزاع على السيادة" دون ذكر صريح أن شعب جزر فوكلند يجب أن يشارك تماماً في عملية تقرير المصير وفقاً لأحكام القرار ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠ .

لهذه الأسباب فإن وفد بلادي يرى أن مشروع القرار يتناول بصفة جزئية فقط المسألة الهاامة المطروحة طينا .

السيد شانا نا (الهند) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : ان نزاعاً مسلحاً بين

الأرجنتين والمملكة المتحدة وضع جنوب الأطلسي على أتون النار في أوائل هذا العام . وجزيرة سالمة يسكنها مجتمع من الفلاحين أصبحت مجالاً لحرب كبيرة عرّضت السلم والأمن في المنطقة للخطر ، وكان لها أثرها على السلم والاستقرار العالمي . لقد فقدت أرواح غالبية من الجانيين وحلت معاناة لا نظير لها بسكان الجزيرة ، ودمرت الممتلكات القيمة ، وتأثرت التجارة الدولية وغيرها من الترتيبات ، بطريقة معاكسة ، واضطربت اقتصادات كلا البلدين .

لقد تألمت الهند لرؤية دولتين صديقتين مسؤولتين ضحى بهما المجتمع الدولي تخوضان حرباً مدمرة . وعندما انتهى النزاعأخيراً لم يكن هناك حل للمشكلة بل استمر الواقع الذي كان قائماً قبل نشوب الحرب والذي أضيفت إليه تعقيدات أوجدها الحرب المدمرة . لقد قطعت عملية المفاوضات بين البلدين الصديقين بحدة ، مما جعل استئناف الحوار أمراً صعب التحقيق . إن عدم الجدوى الكامل لاستخدام القوة وسيلة لتسوية النزاعات الدولية أثبت مرة أخرى . وبينما يُحصي كلاً الجانيين موتاهما ويقيمان الأضرار التي حلّت بهما والعالم بصفة عامة ، فلا بد أنهما قد أدركَا أكثر من ذى قبل القيمة غير المحدودة للوسائل الأخرى لتسوية النزاعات الدولية ، وهي الدبلوماسية والحوار والتفاوض .

رغم أن المناقشة الحالية بشأن "مسألة جزر فوكแลند (مالفيناس)" تتم تحت بناءً جديداً من جدول الأعمال أدرج بناءً على طلب دولة من أمريكا اللاتينية ، فإن الأمم المتحدة كانت منذ فترة طويلة قد ضمّنت هذه الجزر في جدول أعمالها لتصفية الاستعمار ، ووضعتها على أنها أقيم لا يتمتع بالحكم الذاتي . لقد قدمت المملكة المتحدة المعلومات بشأن هذا الإقليم إلى الأمم المتحدة بمقتضى المادة ٢٣ من الميثاق ، وقامت الأمم المتحدة ، من جانبها ، بتشجيع الأرجنتين والمملكة المتحدة على أن تواصل المفاوضات فيما بينهما بهدف إيجاد حل دائم للمسألة . كذلك حتى العديد من قارات الجمعية العامة على تسوية مبكرة للنزاع عن طريق المفاوضات السلمية بين الطرفين . وفي الإعلانات التي اعتمدت منذ المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز في ١٩٧٥ ، فإن هذه البلدان التي أيدت استعادة الأرجنتين لسيطرتها على جزر مالفيناس كررت النداء بالاسراع بالمفاوضات

السلمية بين المملكة المتحدة والأرجنتين وقد راقبت اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار ، والهند عضو فيها ، هذه المفاوضات عن كثب . وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ لاحظت اللجنة الخاصة أن الأرجنتين والمملكة المتحدة ، وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في روما في تموز / يوليه من هذا العام ، عقدتا اجتماعاً وزارياً في نيويورك لمواصلة المفاوضات حول :

"ستقبل العلاقات السياسية ، بما في ذلك السيادة ، على هذه الجزء ، والتعاون الاقتصادي بين إنكلترا والأرجنتين فيما يتعلق بالأقاليم المذكورة بصفة خاصة ، وجنوب غرب المحيط الأطلسي بصفة عامة ."

وبسبب التقدم الذي تحقق في المفاوضات قررت الجمعية العامة في السنوات الأخيرة إلا تنظر في هذه المسألة بالتفصيل ، وطلبت من اللجنة الخاصة أن تبقى الوضع في الأقليم قيد الاستعراض . وفي شباط / فبراير ١٩٨٢ سعدنا أن نلاحظ أنه بعد الاجتماع الوزاري للبلدين ، بمشاركة المجلس التشريعي للأقليم ، أُعلن :

"أن الجانبين أعادا تأكيد عزمهما على إيجاد حل للنزاع على السيادة وأنهما بحثا بالتفصيل اقتراحاً تقدمت به الأرجنتين من أجل اجراءات لا حراز مزيد من التقدم في هذا الخصوص ."

وبسبب اقتناعنا بأن المفاوضات تتقدم في الاتجاه السليم وأن هناك امكانية حقيقة للحل السلمي ، فقد تألفنا بصفة خاصة عند ما طمنا أنه في نيسان / أبريل ١٩٨٢ تقوض الحوار وتم التلازو إلى القوة ، وتمزقت العلاقات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة وبدأ نزاع عسكري كبير . وبينما نأسف لاستخدام القوة في حل المشكلة السياسية ، فإن الهند ناشدت الطرفين المعنيين في ٦ أيار / مايو ١٩٨٢ أن يتوقفا عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وأن يعودوا إلى عملية المفاوضات حتى يمكن التوصل إلى حل سلمي .

في أعقاب اندلاع الأعمال الحربية واتخاذ مجلس الأمن القرار رقم ٥٠٢ (١٩٨٢)، حيث أيد نا على قطع الطريق أمام اندلاع نزاعً أوسع، وتسهيل السعي إلى تسوية سلمية تفاوضية. ولقد أيد نا المساعي الرائعة التي قام بها الأمين العام للجمع بين الطرفين، وتقديم إطار يمكن بمقتضاه أن تتقدم عملية السعي إلى التسوية السلمية. ولقد بعث تفانيه وتصميمه الأمل بأن جهوده ستتكل بالنجاح. ولا حظنا بارتياح أن الأمين العام كان يعتقد أنه يجمع بين الجانبين للوصول إلى اتفاق جوهري بشأن وقف إطلاق النار، والانسحاب المتبادل للقوات، وإنها المناطق المحظورة والتدابير الاقتصادية، والإدارة المؤقتة للأقليم، واجراء المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

إن انقطاع هذه الجهود يعني الجانبين إلى خوض حرب شاملة سبباً خبيئاً أمل كبيرة وألماً لشعب الهند وحكومتها. إن التغريض الذي منحه مجلس الأمن للأمين العام لتجدد جهوده، بمقتضى القرار رقم ٥٠٥ (١٩٨٢)، يعكس الرغبة العريضة للمجتمع الدولي في وجوب ايجاد حل نهائي للمشكلة من طريق مفاوضات تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، بغض النظر عن مكاسب الطرفين من الحرب. وقد تنفس العالم الصعداء عندما انتهى النزاع، لكن الولاية المنوحة إلى الأمين العام لم تنفذ بعد. ويجب أن يتحوط اهتماماً الآن إلى خلق الظروف اللازمة لاستئناف الحوار بين الأرجنتين والمملكة المتحدة.

إن الشك المتبادل والريبة والماردة التي خلقتها الحرب، يجب إزالتها حتى يمكن للأرجنتين والمملكة المتحدة أن تضيأ قدماً في السعي إلى حل دبلوماسي للنزاع، حل سلمي للمشكلة يأخذ في الاعتبار أحكام ومقاصد الميثاق، وقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (١٥ - ١٥)، ومصالح سكان الجزر، حل يتم عن طريق المفاوضات، كما أوصى قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٦٥ (٢٠ - ٢٠). ونحن نحن على اقتناع بأن عمل الجمعية العامة بشأن هذا البند في الوقت الراهن يجب أن يسهم في تحقيق هذه الغاية. وبينما تضيأ عملية التئام جراح الحرب والاستعادة التدريجية للعلاقات الطبيعية بين البلدين، لا بد أيضاً من مواصلة الجهد لضمان استئناف الحوار الذي انقطع ببساطة.

إننا نشعر بالقلق لأنـه رغم أنـ الحرب قد وضعت أوزارها، فلا يزال جو من التوتر والعداء سائداً ولا تزال العواطف مستعرة. فقد كانت هناك اتهامات، واتهامات مضادة عن أعمال الخساقة والتخييف. وكما نأمل، وما زلنا، أن يسود الآن تداول أكثر حكمة، بعد أن خمدت نيران الحرب،

وأدركت فداحة التضحيات بأرواح بشرية ثمينة . وتأمل أن تجد الحكومتان ، في صلب عدالة قضيتيهما ، الثقة الازمة للتفاوض . إن العالم ينتظر منها أن تبديا الدبلوماسية البعيدة النظر ، التي نعلم أنها موجودة في تاريخيهما وتقاليدهما العظيمة . وتأمل أن تكون المملكة المتحدة والأرجنتين عند حسن ظننا .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الطلب الذي قدمه ٢٠ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية لا دراج سألة جزر فوكلاند (مالفيناس) على جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة يحظى بدعم الفالبية الساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة . وهناك مقدار ضخم من المواد الرسمية ووثائق الأمم المتحدة خصصت للبحث في أسباب هذه المسألة وخلفيتها . وقد بحثتها الأمم المتحدة وهيئتها التي تتناول مشاكل تصفية الاستعمار بحثا متعمقا في عديد من المناسبات ، وتأكد ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، التي طلبت في جوهرها إلى الأرجنتين والمملكة المتحدة الشروع في إجراء مفاوضات ، والمضي فيها حتى الانتهاء منها ، بهدف تحقيق تسوية سلمية للنزاع . ولما يقرب من ١٧ عاما من المفاوضات لم تسر عن أي حل ايجابي بسبب رفض المملكة المتحدة اتخاذ الخطوات الملائمة لامتنال لقرارات الجمعية العامة ٢٠٦٥ (٣٦٠ - ٢٠) و ٤٩ / ٣١ (٢٨ - ٥) ، التي أعربت فيها الأمم المتحدة عن باللغة ظيقها لعدم احراز أي تقدم ملحوظ في هذه المفاوضات ، ودعت الطرفين إلى أن ينهيا الوضع الاستعماري بالوسائل السلمية وأن يسرعا بالمفاوضات الخاصة بالنزاع على حق السيادة على الجزر . ومع ذلك ، وبدلا من العمل وفقا لتلك القرارات ، اتخذت المملكة المتحدة خطوات لتعزيز وجودها في الجزيرة بتأجيل الحل النهائي للمشكلة إلى أجل غير محدد . وقد أدى عدم توفر الإرادة للتفاوض إلى تفاقم النزاع تفاقما بالغا ، وأدى في النهاية إلى اندلاع حرب استعمارية .

وهكذا وقعت ، منذ ستة أشهر مضت ، أحداث مأساوية دموية في جنوب الأطلسي استحققت ادانة المجتمع الدولي . وشهد العالم بزوع بؤرة توتر جديدة . وقد انعكس قلق المجتمع الدولي تجاه التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين ، الذي نجم عن الحرب الاستعمارية

التقديمة التي بدأتها المملكة المتحدة ، في القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن . وعلاوة على ذلك ، وجد هذا القلق تعبيراً قوياً عنه في الموقف الذي اتخذه بلدان عدم الانحياز ، التي أكدت في العديد من الوثائق على أنه يجب حل سالة جزر فوكلند (مالفيناس) حلاً سلمياً عادلاً وفقاً لمبادئ وقرارات حركة عدم الانحياز ، وأعلن منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة .

A/37/PV.53
43-45

يعرف الجميع أن المغامرة الخطيرة للملكة المتحدة قد حظيت بتأييد قاطع من البلدان الأخرى التي لم تخفي نواياها الرامية إلى الحصول على موقع لها في جنوب الأطلسي . ولا ريب أن طموحاتها الجغرافية الاستراتيجية هي السبب الرئيسي لتكثيف الوجود العسكري لبلدين عضوين في منظمة حلف شمال الأطلسي في هذه المنطقة من العالم ؛ أى في منطقة تتعذر مجال عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي . وفضلاً عن ذلك كانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة - في ضوء الخبرة التي تحققت فيما يختص بجزيرة ديفونغارسيا في المحيط الهندي وتحول جزر فوكแลند (مالفيناس) إلى قاعدة عسكرية قوية للعمليات البحرية والبحرية والجوية - تعتمدان بناءً رأس جسر للسيطرة على جنوب الأطلسي والقارة الأفريقية ومن ثم السيطرة على جزء كبير من محيطات العالم . وفي هذا السياق ، فرضت المملكة المتحدة والولايات المتحدة بعض حلقاتهما جزءاً اقتصادية طوى الأرجنتين الأمر الذي يتناقض تماماً مع معايير القانون الدولي للعلاقات السلمية بين الدول وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

إن جمهورية بلغاريا الشعبية بصفتها عضواً دائماً في اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار قد نسّرت دائماً موقفها من سالة التنفيذ الغوري لا علان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة . وفي بداية ١٩٦٥ ، في الدورة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال المناقشات في اللجنة الرابعة قال بلدى إن احتلال المملكة المتحدة للجزر ينطوي على جميع سمات الاستعمار . لقد أيدت جمهورية بلغاريا الشعبية في مرات عديدة بتوصية سالة جزر فوكلاند (مالفيناس) بالوسائل السلمية على أساس القرارات المناسبة للأمم المتحدة . وتلك هي الأسباب التي جعلت وفد بلغاريا يؤيد مشروع القرار الذي قدمته ٢٠ دولة من أمريكا اللاتينية الوارد في الوثيقة A/37/L.03/Rov.1 .

وفي الختام ، أود أن أُعبر عن اقتناع وفدي بأن جمهورية بلغاريا الشعبية بآأن اعتماد مشروع هذا القرار وتنفيذه وكذلك الاضطلاع بدور الوسيط الذي خلّى إلى الأمين العام للأمم المتحدة سيف يكون من شأنه تحقيق لحل سلمي عادل - كجزء من عملية تصفية الاستعمار - لجزر فوكلاند (مالفيناس) .

السيد ماتوس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) بشأن مسألة جزر مالفيناس . ويتضمن القرار أحكاما هامة من الضروري أن نذكّر بها وهي : أن مسألة جزر مالفيناس تدخل في إطار الأحكام الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ؛ الاعتراف بوجود نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ؛ طلب التفاوض دون ابطاء من أجل التسوية السلمية لهذا النزاع وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، أخذنا في الاعتبار صالح سكان جزر مالفيناس . وقد اعتمد القرار بأغلبية ساحقة ويتبعين عليّ أن أذكر أن بلداناً عديدة أعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ولداننا في إفريقيا وأسيا وأعضاً في منطقة الكاريبي لأمريكا اللاتينية من البلدان الناطقة بالإنجليزية وأعضاء من الكومنولث البريطاني كانت من بين أولئك الذين أيدوا هذا القرار . وامتنع عن التصويت أربعة عشر دولة من الدول الأعضاء في مجموعة أوروبا الغربية ولدان أخرى ، بما في ذلك المملكة المتحدة وجنوب إفريقيا . ودعونا نتذكر أنه لم يكن هناك أي صوت معارض ، بل حتى المملكة المتحدة لم تعارض مشروع القرار .

وقد توصلت الجمعية العامة في الأعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٩ و ١٩٧١ و ١٩٧٣ إلى تفاقم آراء على حد كلاً الطرفين على إجراء مفاوضات بไฟحة التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة في أقرب وقت ستطاع ، في إطار نص القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لأنَّه أمر يتعلق بوضع استعماري تهتم الأمم المتحدة بازالتة .

وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٣٦٠ (د - ٢٨) في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ والذي عبر — بعد الاشارة إلى القرارات ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) — عن القلق البالغ إزاء الافتقار إلى تقدم ملموس في المفاوضات وأشار إلى أن الحل السلمي للنزاع هو السبيل الوحيد لانهاء هذا الوضع الاستعماري وأعرب عن امتنانه للجهود المستمرة التي بذلتها الأرجنتين لتسهيل عملية تصفيه الاستعمار وتعزيز رفاهية سكان الجزر ؛ وأعلن عن الحاجة إلى الاستمرار في المفاوضات وتحت حكمتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على الشروع في المفاوضات دون ابطاء لانهاء

هذا الوضع الاستعماري . ومرة أخرى ، كان التصويت لصالح مشروع القرار بالأغلبية ، بينما امتنعت قلة عن التصويت عليه ولم يعترض عليه أحد . ومن بين الذين صوتوا لصالح مشروع القرار عدد من بلدان الكومنولث البريطاني وأفريقيا وأسيا ولدان من الكاريبي ناطقة بالإنكليزية في مجموعة أمريك اللاتينية . وأظهرت تلك البلدان أن التزامها الثابت بمبادئ تصفية الاستعمار والتسوية السلمية للمنازعات كان له وزن أكثر نقلًا من العلاقات الهامة والقيمة جداً مع المملكة المتحدة . أما الامتناع عن التصويت فقد جاء مرة أخرى من بلدان معينة في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، بما في ذلك المملكة المتحدة ولدان اسكندنافيا وجنوب أفريقيا . وينبغي أن نلاحظ أن المملكة المتحدة لم تصوت مرة أخرى ضد القرار . وفي ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٩/٣٤ الذي تضمن مفاهيم مشابهة للقرارات السابقة وأعاد تعبيره عن الامتنان لحكومة الأرجنتين للجهود التي بذلتها تسهيلاً لتصفية الاستعمار وتعزيز رفاهية سكان الجزر . وفي هذا الصدد ، لم يكن من قبيل الصدف أن يوجه هذا الامتنان إلى الأرجنتين وحدها . وفي نفس الوقت كانت هناك إشارة إلى الإعلان الذي أصدره مؤتمر القمة لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المعاونة الذي عقد في كولومبو . لقد اعتمدت الجمعية العامة هذا القرار مرة أخرى بأغلبية ساحقة من الأصوات إلا أن المملكة المتحدة صوتت ضده للمرة الأولى ، الأمر الذي لم يظهر لسوء الحظ اتجاهها عادياً للجمود بل أنه أظهر اتجاهها جديداً للتقهقر .

وسمحوا لي بأن أبدى بعض الملاحظات . لقد شهدنا هذا العام صراعاً سلحاً في جنوب الأطلسي راح ضحيته العديد من الأرواح الغالية من الشباب الأرجنتيني والبريطاني وسكان مالفيناس . وهناك في المجتمعات البشرية أساليب مختلفة لمارسة العنف وتتصعيده ، وهناك أشكال جسدية وغير جسدية لاستخدام العنف . وطريق سبيل المثال ، إن العنصرية — في العلاقات بين الشعوب والأقوام — التي تعتبر وحمة عار للضمير والسلوك الإنسانيين — لا تتحذى بالضرورة شكل العزل أو الاضطهاد أو التعذيب أو السجن أو الموت قبل اعتبارها شكلاً من أشكال العنف . إن حقيقة احتقار أو كراهية الكائن البشري بسبب لون بشرته هو شكل العنف لا يمكن التسامح معه مطلقاً .

ان تجاهل وازدراه دولة ذات سيادة لدولة أخرى ذات سيادة أو للمجتمع الدولي يتعير في العلاقات بين الدول شكل آخر من أشكال العنف . ولشن كان الاعسار على عدم الاعفاء للمنطق وعدم مراعاة التموجات المشروعة وعدم الالتفات إلى مناشدات المجتمع الدولي بغير مظهرا مستترا وماكرا لمعارضة العنف ؛ فإنه يظل على كل حال عنفاً ومثاراً للصراعات .

في جنوب الأطلسي ، تعرضت أمريكا اللاتينية لعدوان من قبل دولة من خارج القارة تمتلك تقنيات متقدمة للدمار ، النwoy والتقليد . من هذا المنطلق ، اعتبرت فنزويلا قرار مجلس الأمن رقم ٥٠٢ (١٩٨٢) قراراً منحازاً ومؤيداً للاستعماريين ، لأنّه تم نسخة كلّمة بكلمة عن الاقتراح الذي قدمه أحد الطرفين المتورطين في الصراع - أي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . وعلى الرغم من ذلك ، فإنّ القبول التام والغوري للقرار من كلاً الطرفين كان يمكن له أن يهدى الطريق أمام حل سلمي . ولسواء الطالع ، فإنّ الحكومة البريطانية اعتقدت بأنّها تلقت تأييداً مطلقاً من مجلس الأمن وإنّ مسؤولية الازعاج تقع فقط على عاتق الأرجنتين . ولهذا ، دون تردد ، دفعت بريطانيا بأسطولها المسلح نحو قارة أمريكا اللاتينية واتخذت خطوات داخل المجتمعات الأوروبيتين لفرض عقوبات اقتصادية ضدّ الأرجنتين . وبعبارة أخرى ، واسمحوا لي هنا بشيء من الالتفاف في التعبير ، إنّها لم تعط جمهورية الأرجنتين الوقت الكافي حتى لعدم الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ٥٠٢ (١٩٨٢) ، مع تجاهلها هي نفسها للقرار وعدم امتثالها له بجميع نقاطه ، وتتنصّبها لنفسها شرطياً للمجتمع الدولي لكي تقوم بمعاشرتها المسلحة .

ونحن بلدان أمريكا اللاتينية لا نريد أن نعتقد أبداً قاؤنا البريطانيون على اتخاذ قاراتنا منطقة يستخدمونها للمعمارات العسكرية في جنوب الأطلسي ، أو للقيام بأيّة مغامرات أخرى ، ربما في المياه الأردا ، من نصف الكرة الغربي .

وبعد القرار رقم ٥٠٢ (١٩٨٢) أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٥٠٥ (١٩٨٢) ، الذي كان إعداده أمراً بالغ العسر ودعا الطرفين لوقف الأعمال العدوانية . ثم أتى بعد ذلك مشروع القرار المقدم من إسبانيا وبينما الذي استعملت بريطانيا حق النقض ضده لأنّه كان يطالب بالوقف الفوري لاطلاق النار .

أما بالنسبة للتجاهل المتكرر لمناشدات الهيئات المختصة للمجتمع الدولي ، يكنى أن نقول أن الحكومة البريطانية لم تلتزم حتى بقواعدها القانونية . ودعونا نذكر بالعمليّة المأساوية التي تمثلت في اغراق الباخرة بيلغرانو التي ارتكبها غواصة بريطانية ، كانت بعيدة للغاية عن المنطقة المحظورة التي أقامتها بصورة غير قانونية القوات البريطانية الوافدة من خارج قارتنا . كم كان عدد القتلى ؟ وكم كان عدد الضحايا العزل الذين سقطوا صرعى من خارج منطقة الحرب ؟

لقد قص علينا مثل الحكومة البريطانية ، في بيانه الذي ألقاه في هذه المناقشة ، قصة تحرك المشاعر فيما يتعلق بقلقه على سكان جزر مالفيناس ، وذلك اقتناعا منه باننا نحن أبناء أمريكا اللاتينية عاطفيون للغاية كما يصورنا البعض . الا ان لنا ان نتساءل لماذا يعتبر سكان الجزر مواطنون بريطانيون من الدرجة الثانية ، لماذا كانوا يتلقون الخدمات التعليمية والطبية وخدمات النقل والاتصالات من الأرجنتين أكثر مما يتلقونها من بريطانيا ؟

وقد وصل به الحد انه تجرأ بالحديث عن حق تقرير المصير ، كما لو ان اقصى السكان الأصليين عن ديارهم ووطنيين المستعمرين من انكلترا ومن المستعمرات البريطانية الأخرى محلهم لم يحدث أبدا . ان ذلك يحتمل أن يجد المحتلون لجبل طارق او الضفة الغربية من الأردن فجأة أن بوسعيهم المطالبة بحق تقرير المصير بباركة الأمم المتحدة ورعايتها .

ان هذا الأمر الشاذ لم يحدث في قضية قناة بنما ومنطقة القناة ، لأن مطالبته بمنها ، عززتها دول أمريكا اللاتينية كلها ، ولا ترد منطقيا ومعقولا من الدولة العظمى ، الولايات المتحدة ، التي تجاوزت مصالحها في القناة بكثير مصالح البريطانيين في جنوب الأطلسي . وما يحدركه أن الرأى العام في أمريكا الشمالية يعلم جيدا أين توجد هذه القناة ، أما الرأى العام البريطاني فقد اكتشف موقع جزر مالفيناس في نيسان / ابريل ١٩٨٢ . وفي ذلك الشهر ، اكتشف المواطنون البريطانيون انهم جيران للأرجنتينيين وان المملكة المتحدة من بلدان أمريكا اللاتينية .

ان قضية مالفيناس ليست قضية حكمة الأرجنتين . وقضية الأرجنتين ليست قضية المعارضة الأرجنتينية ، أو قضية العسكريين أو المدنيين الأرجنتينيين ، أو قضية الأحزاب

السياسية ، أو الأوساط التجارية والنقابية في الأرجنتين . إن قضية ملفيناس هي قضية الأمة الأرجنتينية بأسراها . لكن قضية ملفيناس ليست فقط قضية الأمة الأرجنتينية كلها ، بل هي قضية قارة أمريكا اللاتينية بأكملها ، التي هي رائدة في عملية تصفية الاستعمار والسلم . لذا فقد تقدمت كل من الأرجنتين ، وأកواردور ، وأوروجواي ، وباراغواي ، والبرازيل ، وبنما ، وبوليفيا ، وبيرو ، والجمهورية الدومينيكية ، والسلفادور ، وشيلي ، وغواتيمالا ، وفنزويلا ، وكوبا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، ونيكاراغوا ، وهaiti ، وهندوراس بمشروع القرار (A/37/Rev.1) المعروض على الجمعية للنظر فيه .

لقد كان مشروع قرار معتدلا في صياغته الأولى وأصبح أكثر اعتدالا في نصه النهائي ، لأننا أخذنا في الاعتبار ، وقبلنا ، التوصيات التي قد منها بنية حسنة أصدقاؤنا من القرارات الخمس ، ولأنه يأخذ بعين الاعتبار حتى الظروف السياسية الخاصة لبريطانيا العظمى في الفترة الحالية . إنه مشروع قرار يتشمن بروح ونص القرارات السابقة لهذه الهيئة وهو يشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٥٠٢ (١٩٨٢) الذي كان نصاً وروحاً من نتاج الوفد البريطاني . ويعكس المشروع التزام ٢٠ دولة من دول أمريكا اللاتينية بعدم اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة واستعمالها في العلاقات الدولية ، وبالسعى إلى التسوية السلمية للمنازعات بين الدول . ويدعو إلى المفاوضات بين الطرفين للتوصيل إلى حل سلمي للنزاع على السيادة ويدعو أيضاً إلى القيام بمساع حميدة من جانب الأمين العام . ولم يتطلب بأي شكل من أي بلد أن يصدر حكم على المسألة الجوهرية ولم يحدد الوقت النهائي للبدء في المفاوضات .

لكن مثل الحكومة البريطانية لم يشعر بالارتياح لهذا المشروع وطالب بعدم التصويت لصالح مشروع القرار . بل انه مرض إلى حد الانصراف إلى نقد الصياغة الأولى أكثر من الصياغة النهائية .

ماذا يمكننا أن نفعل ، نحن في أمريكا اللاتينية ، لكي نرضي الحكومة البريطانية ؟ ربما يرضيها انه في ليلة من ليلي الصيف تقدم العشرون دولة محضر استسلام بدلا من مشروع قرار .

لابد أن أذكر أن هناك غموضا كبيرا بالنسبة الى مسلك الحكومة البريطانية حال أمريكا اللاتينية للأسباب التالية .

اختارت السلطات البريطانية يوم ٢١ تشرين الأول / أكتوبر للقيام بعرض عسكري في شوارع لندن تعبيرا عن "الانتصار" في جزر غالفيناس . ان هذا اليوم له معنى خاص جدا بالنسبة لأمريكا اللاتينية . انه يرمي الى الكيان الأمريكي اللاتيني في التجمع واختلاط التاريخ والثقافات والجغرافيات والأجناس . اتنا اليوم نتعجب كيف يمكن لوزارة الخارجية المتقدمة في المملكة المتحدة أن تغوترها هذه التفاصيل . ربما أرادوا أن يبلغونا رسالة . اتنا لم نتسلم رسالـة ، وانت اهـانـة .

في خطابه بالأـسـس ، شكـكـ مثلـ بـرـيطـانـياـ فيـ اـخـلاـصـ وـجـديـةـ مـشـرـعـ القرـارـ ، ولـهـذاـ فـانـ وـفـدـ بـلـادـىـ يـتسـأـلـ عـمـاـ اـذـاـ كـانـ مـثـلـ بـرـيطـانـياـ قـدـ جـنـحـ إـلـىـ الـبـلـاغـةـ الـغـرـفـةـ الـتـيـ هـيـ مـنـ خـمـالـ أـهـلـ أـمـرـيـكاـ الـلـاتـينـيـةـ أـمـ اـنـهـ حـقـيقـةـ هـوـ أـوـ حـكـومـتـ يـؤـكـدـانـ أـنـ العـشـرـينـ حـكـومـةـ الـعـبـنـيـةـ لـشـرـعـ القرـارـ لـاـ تـتـحـلـ بـالـجـدـيـةـ وـلـاـ بـالـأـمـانـةـ فـيـ نـوـاـيـاـهـاـ وـكـلـمـاتـهاـ .

أود أن استرجع الانتباـهـ إـلـىـ تـأـكـيدـاتـ مـثـلـ بـرـيطـانـياـ الـذـىـ يـدـيـنـ مـنـ جـانـبـ وـاحـدـ وـعـشـرـينـ دـوـلـةـ فـيـ أـمـرـيـكاـ الـلـاتـينـيـةـ وـيـلوـحـ بـأـنـهـ تـعـمـلـ بـسـوـنـيـةـ وـخـبـثـ . وـهـذـاـ يـمـثـلـ قـلـقاـ كـبـيرـاـ لـنـاـ لـأـنـهـ هـوـ نـفـسـ التـعـلـيمـ الـمـتـحـيزـ الـذـىـ أـدـىـ إـلـىـ قـرـارـ اـغـرـاقـ الـجـنـالـ بـلـفـرـانـوـ ، أـوـ كـمـاـ أـتـذـكـرـ مـاـ قـالـهـ مـثـلـ بـرـيطـانـياـ ، هـلـ هـذـاـ عـمـلـ الـذـىـ اـرـتـكـبـ كـانـ طـبـقـاـ لـلـقـانـونـ الـطـبـيـعـيـ بـوـحـيـ مـقـدـسـ ؟ وـلـكـيـ يـزـيدـ الـلـبـسـ عـلـيـنـاـ ، فـانـ السـيـدـ المـثـلـ فـيـ خـطـابـهـ وـفـيـ الصـفـحةـ الـأـوـلـىـ الـمـحـسـنـ مـاـ يـشـبـهـ اـعـلـانـ حـبـ وـتـضـيـلـ لـلـأـرـجـنـتـنـيـنـ وـكـانـ عـلـىـ وـشكـ أـنـ يـدـخـلـ الـفـيـرـةـ الـبـيـنـاـ نـحـنـ التـسـعـعـشـرـ دـوـلـةـ الـأـخـرـىـ الـتـيـ قـدـمـتـ مـشـرـعـ القرـارـ .

وـفـيـماـ يـتـعـلـقـ باـشـارـاهـ إـلـىـ الـعـلـاـقـاتـ الـتـارـيـخـيـةـ بـيـنـ بـرـيطـانـياـ الـعـظـمـيـ وـأـمـرـيـكاـ الـلـاتـينـيـةـ ، فـانـاـ فـيـ فـنـزـويـلاـ يـمـكـنـاـ أـنـ نـؤـكـدـ لـهـ اـنـاـ نـقـدـرـهـاـ تـقـدـيرـاـ حـقـيقـاـ وـانـاـ فـيـ بـلـدـنـاـ لـمـ نـنسـ الـأـبـطـالـ الـذـيـنـ رـافـقـوـنـاـ فـيـ كـافـحـنـاـ مـنـ أـجـلـ الـاسـتـقلـالـ ، كـمـاـ اـنـاـ أـيـضاـ نـقـدـرـ تـعـاطـمـ عـلـاـقـاتـنـاـ السـابـقـةـ

لحسن الجوار . وفي نفس الوقت يمكنكم أن تثقوا في حسن نية فنزويلا في الابقاء على العلاقات الطيبة مع بريطانيا العظمى القائمة على التفاهم والاحترام المتبادلين كما يجب أن يكون بين دول ذات سيادة وبين ديمقراطيتين .

ان عشرين دولة فخورة بأن تكون من أمريكا اللاتينية تطلب التأييد لمشروع القرار

A/37/I.03/Rev.1

نحن نطلب من بلدان مجموعة دول أوروبا محاصلة تأييدها وتفهمها لنا .

ونطلب من بلدان المجموعة الفرنسية والدول الأخرى ألا تخاطر بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ولكن نطلب منها تأييد مشروع قرار شامل ومتعدد ولا يربط أحداً بمضمون المشكلة . ولكننا نقول لها انه ليست هناك حكومة في أوروبا الفرنسية لها الحق في أن تدفع دولاً أخرى من المجموعة للابقاء باسرار على وضع للمواجهة مع أمريكا اللاتينية ضد صالحها الوطنية منفردة . نطلب منها أن تؤيد مشروع القرار الذي سيسمح لهم في تعزيز قوى الاعتدال في بريطانيا العظمى وتشجيع الأغلبية الساحقة للأرجنتينيين الذين يطمحون إلى السلم والديمقراطية .

ونطلب من بلدان إفريقيا وأسيا التي حققت الاستقلال في ميدان المعركة أو على موائد المفاوضات ، والتي حظيت بمتضامن أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة ، تأييد مشروع القرار الذي يدعو إلى الشروع في المفاوضات بهدف الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع .

ونطلب من دول الشمال التي امتنعت دائماً عن التصويت على مشكلة ماليفناس والتي أعربت عن اهتمامها بالتنمية إلى السلم وبعض مشاكل أمريكا اللاتينية ، أن تتع mun في مشروع القرار الذي يعني اعتماده أساساً ما للسلم في أمريكا اللاتينية .

ونقول لشقيقتنا وجاراتنا دول الكاريبي الناطقة بالإنجليزية التي نحترم اهتماماتها وتوسيعاتها احتراماً تاماً ونأخذها دائماً في الاعتبار ، إننا ، كما كنا دائماً متضامنين مع الكاريبي كمنطقة سلم ، يحدونا الأمل في أن نحظى بتأييدها لأنـه من خلال التفاوض فإن جنوب الأطلسي سيكون أيضاً منطقة سلم . ونطلب منها تعزيزاً لمشروع القرار الذي يؤكد الالتزام عشرين دولة من أمريكا اللاتينية بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية .

منذ ١٩٦٥ ، فان الجمعية العامة تحت المملكة المتحدة والأرجنتين للشرع في مفاوضات لتسوية النزاع حول السيادة على جزر مالفيناس ، ولا يعتبر من المنطقي وكتبه متسلقة انه في نفس العام الذى انفجر فيه النزاع لا يعتمد المجتمع الدولي ندأته السابقة . على العكس تماما ، ان الشرع في المفاوضات بين الطرفين سيسمهم بطريقة ايجابية في تصفية الاستعمار ، ومن أجل القضاة على التوترات وتحقيق نتائج حاسمة . ولهذا فان التصويت لصالح هذا المشروع سيكون تصويتا للثقة في منظمتنا ، التصويت لصالح هذا المشروع سيكون تصويتا لصالح السلم . ان جزر مالفيناس تابعة للأرجنتين .

A/37/PV.53
58-60

السيد دل روزاريو (الجمهورية الد ومينيكية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : مرة أخرى تدرس الجمعية العامة مسألة جزر ملفيناس وهي مشكلة مقلقة للغاية لكل دول أمريكا اللاتينية ، واليوم تشارك في تقديم مشروع قرار وهو ليس مشروعًا أرجنتينيا ولكنه مشروع أمريكي لاتيني .

ان مسألة جزر ملفيناس هي مشكلة شغلت انتباه كل مواطن في أمريكا اللاتينية منذ الأيام الأولى، التي كان يدرس فيها في المدارس الأولية . ولم نفكر على الاطلاق ، انه في هذه المرحلة من حياتنا فان السيادة المشروعة للأرجنتين على هذه الجزر - حسب مفهومنا - سوف تجري مناقشتها في هذا المحفل الدولي .

ان الأمر التاريخي لأمريكا اللاتينية وكفاحها من أجل الاستقلال والحرية ، هما أمران يطآننا بالفخر ، ولهذا نتألم حين نجد اننا ما زلنا برهن السعي للتوصل لايجاد حل لنزاعات كنا نعتقد اننا سوف نتمكن من تجاوزها من خلال الأسلوب السلمي وال الحوار والتفاوض .

ان الجمهورية الد ومينيكية هي بلد محب للسلم والتفهم فيما بين الشعوب . ونقول بفخر انه ليست لدينا منازعات مع أية دولة ، وسوف تكون دائمًا على استعداد لخدمة قضية السلم والانفراج والعمل على فض المنازعات ، أيا كان موقعها ، لأننا نعتقد بثبات اننا بهذا الشكل نساهم في تنمية وتحسين أوضاع شعوبنا ، وهو الأمر الذي يعتبر في المقام الأول من مسؤولية الدول .

واننا نؤكد كذلك أمام هذه الجمعية التزامنا الكامل ، حكومة وشعبا ، بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي .

وللأسباب التي سبق أن تقدمت بها ، فإن حكومتي اشتراك في تقديم مشروع القرار الخاص بمسألة جزر فوكแลند (ملفيناس) الوارد في الوثيقة A/37/L.3/Rev.1 بتاريخ ١ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام ، والذي ينص في الفقرة الأولى من منطوقه على ما يلي :

" تطلب الى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ، الى حل سلمي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) " .
أعتقد انه سوف يكون من الصعب على أية دولة أن تعتريض على فكرة دعوة بلد ينتمي للأرجنتين والمملكة المتحدة لكي تستأنفا المفاوضات بغية التوصل في أقرب وقت ممكن الى حل سلمي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس .

ان السوابق التاريخية لهذا النزاع معروفة لنا جميعا . وأعتقد انه لا ضرورة لتكرارها من جديد . ولكننا نعتقد انه من المفيد أن نذكر هذه الجمعية بالقرار ٢٠٦٥ (٢٠ - ٢٠) المعتمد في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا أحد وامتناع ١ عن التصويت . وبعد انقضاء ١٧ عاما على اعتماد هذا القرار تطرح أمريكا اللاتينية على هذه الجمعية مشروع القرار A/37/L.03/Rev.1 ، ونأمل أن هذا المشروع سوف يتم اعتماده بأغلبية أكثر من تلك الأغلبية التي حصل عليها القرار الذي اعتمد في ١٩٦٥ .

والنسبة لحكومة بلادى ، التي لها علاقات ودية منذ الاستقلال مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أرضاها أن تستمع الى زميلنا سير جون طومسون سفير المملكة المتحدة في اشارته في خطابه بتاريخ ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ باطراً للعلاقات القائمة على الصداقة والمصلحة المتبادلة فيما بين الأرجنتين وانكلترا وبصورة أوسع بين انكلترا وأمريكا اللاتينية . وينفس الروح التي أشار إليها السفير طومسون فانتنا نقول ان أمريكا اللاتينية تشعر بالفخر بعلاقاتها مع المملكة المتحدة وتقدر كل التقدير اسهامها في حضارتنا المشتركة .

باسم هذه الصداقة وهذه المصالح المشتركة العريضة والاسهامات القيمة لحضارتنا نطلب من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن توافق على مشروع القرار الذي تقدمنا به نيابة عن جميع البلدان في العالم وبصفة خاصة حكومتي

لكم، نطلب من دولتين نحترمها ونجلّهما أن يستأنفا المفاوضات من جديد ، بغية التوصل ، في أقرب وقت ممكن ، إلى حل سلمي للنزاع القائم بينهما الآن .

نناشد أيضا بالخلاص كل الدول الصديقة الممثلة هنا كي تدرس مليا مشروع القرار A/37/L.03/Rev.1 وأن تصوّت تأييده له .

نعتقد اعتقادا راسخا انه قد حان الوقت لبداية الحوار البناء الذي يمكن أن يتحقق من خلال مفاوضات صريحة وأمينة يقودها حسن النية ، كما قال السيد أغويوري لأناري وزير خارجية الأرجنتين في بيانه الذي ألقاه بالأمس ٢ تشرين الثاني / نوفمبر .

إن حكومة وشعب الجمهورية الدومينيكية يتوقعان أن ساعة المواجهة في ساحة المعركة قد وضعت خلف ظهرورنا وأصبحت أمرا متصلة بالماضي . ونحن اليوم في يوم جديد للحوار الجاد والسلمي بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى .

السيد كينيس (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن حلا بالقوة أنهى صراع المالفيناس مازال يواصل احتلال قيام نزاع جديد . وهذا المبدأ هو جزء من الديناميكية العالمية التي يفرضها كل المنتصرين ما لم توافق الأطراف بطريقة مشتركة على الالتزام بالمفاوضات السلمية . وب بهذه الروح فان جمهورية هايتي ترحب بادرارج مسألة جزر المالفيناس على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.03/Rev.1 المقدم من ٢٠ بلدا من أمريكا اللاتينية جدير بأن يحظى بموافقة الطرفين المعنيين اذا ما دفعتهما الرغبة الصادقة في ايجاد حل دائم للنزاع . وهو يقترح أكثر الصيغ قبولا للتطبيق ، لأنه يدعوا لاستئناف المفاوضات بين الحكومة الأرجنتينية والحكومة البريطانية بمساعدة المساعي الحميد للأمين العام للأمم المتحدة .

وفضلاً عن ذلك فإن هذا هو الموقف الذي ما بربحتها يتي تعرب عنه دائماً بشأن مسألة
مالفيناس ، التي أصبحت طرفاً فيها لأسباب جغرافية وتاريخية.
ولا داعي لأن نكرر الحجج التاريخية التي تحدث عنها المتحدثون الآخرون لصالح
شرعية موقف الأرجنتين وثبتوا الحقيقة التي لا يمكن إنكارها ، هي أن هناك نزاع بين حكومة
الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة على السيادة على جزر المالفيناس . وهذا ، بالإضافة إلى
ذلك ، هو الاستنتاج الذي تم التوصل إليه عام ١٩٦٤ في اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار
الذى أكدته الجمعية العامة في قرارها (٢٠٦٥ - ٢٠) في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥
وبينما يأسف المجتمع الدولي للخسارة في الأرواح والعتاد التي تمحضت عنها الحرب
التي حدثت في جنوب الأطلسي ، فإننا نذكر من جهة أخرى بالتعليقات التي تضمنها قرار
الجمعية العامة (٣١٦٠ - ٢٨) في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ الذي أكدت فيه
بقلق :

"حقيقة أن ثمانية أعوام قد مررت على إقرار القرار (٢٠٦٥ - ٢٠) دون احراز

أى تقدم حقيقي في المفاوضات" .

والأساة المؤخرة التي حزننا لها جميعاً كانت نتيجة مباشرة للابطاء في السعي لتحقيق
حل دائم للنزاع . وهذا هو ما جعل القرار المقدملينا حالياً ينادي الأطراف المعنية
ويلزمها باستئناف المفاوضات من أجل ايجاد حل مرض لمسألة مالفيناس بأسرع ما يمكن .
ومما يؤسف له ، ان عدة أعوام من النضال لم تخرج بأمريكا اللاتينية عن عصر الاستعمار
والآثار المترتبة عليه . ان الحرب بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى تعود بما الى نظام عفا عليه
ال الزمن . وهذا جعل جمهورية هايتي مصممة - لأننا كنا في طليعة قوى النضال ضد الاستعمار -
على مسؤولية الأرجنتين مرة أخرى لأننا نعتقد أن مطالبتها عادلة ، وأن مسألة مالفيناس هي
أساساً مسألة أمريكية لاتينية . ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.3/Rev.1 سوف
يحظى بكل تأكيد بتأييد الوفود الموجودة هنا لأنه يهدف إلى انتصار القانون ومثل العدالة
كما وردت في ميثاقنا .

السيد ناتورف (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بولندا يفتتم هذه الفرصة لكي يتتحدث الى الجمعية العامة بشأن مسألة فوكلاند (مالفيناس) والنزاع بين الارجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على هذه الجزر .

و رغم أن بلدى يقع في وسط أوروبا ، الا أنه لا يمكنه الا يكتثر ازاء التوترات في أجزاء أخرى من العالم ، ويتضمن هذا أيضاً منطقة جنوب الأطلسي * .

ان وفدى على ادراك كامل لحقيقة أن المسألة قيد البحث لها أبعاد أكبر من مجرد العلاقات الثنائية بين الطرفين المعنيين . لقد عرضت تلك المسألة السلم والأمن الدوليين للخطر البالغ منذ عدة شهور مضت ، وأحدثت توتراً في المنطقة كلها . لقد نتج عن الأعمال العسكرية خسارة كبيرة في الأرواح . وقيمة امكانيات التعاون السلمي بما في ذلك أنشطة الصيد في جنوب الأطلسي وهذا أيضاً يهمنا بصفة خاصة، ضمن جملة أمور أخرى .

ان بولندا بصفتها عضواً في مجلس الأمن قد اتيحت لها الفرصة لكي تعرب عن موقفها بشأن هذا الموضوع في وقت الأزمة الحادة . وجدير بالذكر أننا منذ الوهلة الأولى انضممنا الى أعضاء مجلس الأمن في دعوة الحكومتين المعنيتين الى ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس ، والامتناع بصفة خاصة عن استخدام القوة ، أو التهديد باستخدامها في المنطقة ومواصلة السعي لتحقيق الحلول السبل بломاسية السلمية .

وقد أشار وفد بولندا في مجلس الأمن، ضمن أمور أخرى ، الى جانب اعادة تصفية الاستعمار في هذا النزاع . ونواصل تأييدنا الكامل للقرار ٢٠٦٥ (٢٠) ، الصادر عن الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ الذي اعترف بأن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " كان يحفزه الهدف السامي لأنها" الاستعمار بكل اشكاله في كل مكان ، وهذا يحكم أيضاً قضية جزر فوكلاند (مالفيناس) " .

ان الآمال العادلة لأمم أمريكا اللاتينية في تخلص قارة أمريكا اللاتينية من بقايا النظام الاستعماري ، كما أعربت عنها مختلف اعلانات حركة عدم الانحياز ، تلقى منا كل تعاطف وتأييد . ونحن ندرك حقيقة أن نزاع السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) قد أصبح قضية عامة لدول أمريكا اللاتينية وشعوبها .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) .

ولسنا وحدنا الذين نتنفس الصعداء ونحن نتلقى أخبار ما يسمى بوقف الأعمال العدائية بحكم الواقع في جنوب الأطلسي ، والنية المعلنة بعدم استئنافها . لقد أقنعنا تطور الأحداث مرة أخرى أنه لا استعمال القوة ، ولا سياسة العنف ، هي الطريق الصحيح لحل النزاعات الدولية . لقد كانت تكلفة هذه السياسة باهظة ، وبخاصة اذا ما قيست من حيث الخسارة في الأرواح . لقد فهمنا أن وقف الأعمال العسكرية خلق ظروفاً جديدة للبدء في الخطوات الأولى التي تؤدى الى ايجاد حلول سلمية لنزاع السيادة ، ولمصالحة سكان الجزر . وقد كانت بلدى دائماً تحبذ التسويات السلمية للنزاعات الدولية بالمقابلات الدبلوماسية . ونتوقع أن يلتجأ اليها الطرفان المعنيان بحسن نية وذلك لمصلحتهما ولصالح السلم والمجتمع الدولي بأسره .

ولا يمكن التقليل من أهمية الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تلعبه في حل هذه المسألة . ويرى وفد بلادى ضرورة ملحّة لرجاء الأمين العام أن يهيئ للجانبين مساعيه الحميدة مرة أخرى . ان القرارات الملائمة الصادرة عن هذه الجمعية وهي ١٥٤ (١٥-٥) و ٢٠٦٥ (٥-٢٠) و ٣١٦٠ (٥-٢٨) و ٤٩/٣١ لعام ١٩٧٦ ، وكذلك قرار مجلس الأمن رقم ٥٠٢ (١٩٨٢)، و ٥٠٥ (١٩٨٢) ، تمثل في حقيقة الأمر البنية الأساسية للمفاوضات العادلة ، والحلول العادلة وعن طريق الحوار فقط ، وعن طريق المفاوضات ذات الدلالة تحت اشراف الأمم المتحدة على ما نأمل ، يمكن تحقيق تسوية سلمية دائمة وفق ميثاق الأمم المتحدة .

ان مشروع القرار المنقح الوارد في الوثيقة A/37/I.3/Rev.1 الذي قد مه ٢٠ بلداً من أمريكا اللاتينية ، يهيئ مثل هذه الامكانية ، وهذا هو ما يجعل وفدى على استعداد لتأييده .

السيد لي كيم يونغ (نبيت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بناء على طلب وزيرا للشؤون الخارجية من بلدان أمريكا اللاتينية ، قررت الجمعية العامة بالاجماع بحث مسألة جزر مالفيناس بصفتها بندًا مستقلا في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين . وهذا دليل كاف على اهتمام المجتمع الدولي كله بالموقف الذي يسود تلك المنطقة . وعلى رغبته في ايجاد حل دائم وعادل للنزاع القائم منذ أمد طويل على السيادة على هذه الجزر .

ومنذ ١٧ عاما مضت ، اتخذت الجمعية العامة في دورتها العشرين القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠٦٥) الذي اعترف بصراحة بوجود نزاع على السيادة على جزر مالفيناس بين الأرجنتين والمملكة المتحدة . ودعا الطرفين إلى المضي دون تأخير في المفاوضات بغية ايجاد حل سلمي للمشكلة مع مراعاة أحكام وأغراض ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الذي نص على أن :

" كل محاولة تستهدف التقويضالجزئي أو الكلي للوحدة الاقتصادية والسلامة الاقتصادية لأى بلد تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه " .

ولسوء الحظ ، وبسبب الموقف المتعنت لحكومة المملكة المتحدة لم تتمكن المفاوضات عن آية نتائج . ومرة أخرى في ١٩٧٣ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣١٦٠ (د - ٣١٦٠) الذي اعربت فيه عن قلقها العميق لعور ثعاني سنوات دون حدوث أي تقدم ملموس في المفاوضات رغم أن حكومة الأرجنتين حاولت داعماً أن تسهل عملية تصفيية الاستعمار . كذلك أكد هذا القرار الحاجة إلى البدء دون تأخير في هذه المفاوضات .

ان المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في ليما ، بيرو ، في ١٩٧٥ ، قرر أن بلدان عدم الانحياز تؤيد الطلب العادل لجمهورية الأرجنتين ، وطلب من المملكة المتحدة مواصلة المفاوضات بفاعلية ، كما أوصت الأمم المتحدة ، من أجل استعماله للأرجنتين لسيادتها على هذا الأقليل ووضع حد لهذا الموقف غير المشروع الذي لا يزال مستمرا في القارة الأمريكية .

وكما نعلم فإن المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو في ١٩٧٦ ، والمؤتمر السادس الذي عقد في هافانا في ١٩٧٩ ، والمجتمعات الوزارية

الأخرى التي عقدت بعد ذلك أكدت جميعها موقف التضامن الثابت لبلدان عدم الانحياز مع الأرجنتين في جهودها لوضع حد للوجود الاستعماري المنطوى على مفارقة تاريخية في جزر مالفيناس والذى يمنع استعادتها لهذا القليم .

ان وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية ، اذ يتحدث نيابة عن بلد غير منحاز وفي العادى الاساسية للحركة ، ونيابة عن شعب عانى الكثير تحت نظم الاستعمار ، والاستعمار الجديد ولا يزال يناضل في هذا الوقت حتى يستعيد ارخبيل هوانغ سا الفيتنامي – المعروف في الخرائط الدولية الغربية باسم جزر باراسل – والذى تحقق الصين احتلالا غير مشروع منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ ، أقول ان هذا الوفد يود أن يعرب عن تعاطفه ودعمه الكاملين لشعب الأرجنتين في نضاله البطولى العادل والدائب للدفاع عن استقلاله واستعادة سيادته على جزر مالفيناس التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاراضي الوطنية لجمهورية الأرجنتين .

هذا التعاطف وهذا التأييد من جانب فييت نام للأرجنتين يرجعان الى الأيام الأولى عند ما اصطدمت الأرجنتين مع قوات المملكة المتحدة . وفي الواقع فعند ما وصلت إلى فييت نام أنباء هجمات القوات الجوية والبحرية الانكليزية ضد القوات الأرجنتينية في مختلف أجزاء جزر مالفيناس أدلى المتحدث باسم وزير الشؤون الخارجية لجمهورية فييت نام الاشتراكية ببيانين متلاقيين في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٢ وفي ٤ ايار / مايو ١٩٨٢ أعاد فيما تأكيد الموقف المستمر لحكومة وشعب فييت نام الذي يعترف بسيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس وذلك وفقا لما أكدته القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها بلدان عدم الانحياز ، وقرارات الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت ، وبعد أن شجبنا بشدة ، الأعمال الحربية العدوانية للسلطات البريطانية ، وتواطئ الولايات المتحدة مع هذه السلطات ، فإن حكومة وشعب فييت نام طالبا ، بكل شدة وثبت ، أن تنهي المملكة المتحدة والولايات المتحدة هذه الأعمال بصورة فورية وأن تحترما سيادة الأرجنتين وسلامتها الإقليمية . وبالتالي ، وفي رد على رسالة من رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ، فيديل كاسترو ، بشأن الموقف الخطير في جزر مالفيناس أكد رئيس مجلس الدولة في جمهورية فييت نام الاشتراكية ترونغ شينغ ، في ١٨ ايار / مايو ١٩٨٢ :

" ان أعمال الحرب الحالية التي تقوم بها السلطات البريطانية ، وتنفيذها الولايات المتحدة ، بهدف استعادة الوضع الاستعماري على جزر ماليفيناس لا تنتهي فقط سيادة جمهورية الأرجنتين وسلامتها الإقليمية ، وهي عضو في حركة عدم الانحياز ، بل أنها كذلك تمثل تهديدًا للسلم والأمن في المنطقة " .

" وبتأييد أعمال العدوان التي تقوم بها المملكة المتحدة ضد الأرجنتين فإن حكومة واشنطن أوضحت طبيعتها الإمبريالية والعدوانية التي تختتم كل فرصة لكي تعزز أنشطتها التدخلية وتخلق مناطق توتو تخدم مصالحها الإمبريالية بما يعوق استقلال وسيادة الشعوب ويعرقل السلم والأمن الدوليين " .

وعلى أساس الموقف الثابت لحكومة جمهورية فيبيت نام الاشتراكية فإن وفد بلادى يود أن يثنى على مشروع القرار (A/37/I.03/Rev.1) المقدم من ٢٠ بلدا من أمريكا اللاتينية . وأن يعرب عن تأييده لأية مبادرة أو حل يهدف إلى الدفاع عن استقلال الأرجنتين وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

وفي مواجهة المناورات العنيفة للقوى الإمبريالية والاستعمارية والرجعية للتنمية بصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، فإن على الشعوب أن تتغلب على العديد من المصاعب المعقّدة والشاقة في نضالها للقضاء على الفساد الأخيرة للاستعمار ولحماية استقلالها وسيادتها الإقليمية ، ولكن انتصار العدالة على الوحشية ، وانتصار قوات السلام والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي على قوى الحرب والعدوان والاضطهاد والاستغلال هو أمر مؤكّد ، فهذه المسيرة لا يمكن أن ينعكس اتجاهها .

المشروع في استعادة السيادة الوطنية ومارستها فوق جزء من اقليمها اغتصبته وأحتلته دولة امبريالية بالقوة . وعند ما نتناول أمرا بهذا الشكل ما من فائدة في محاولة تعقيد الموضع ، كما تحاول بريطانيا العظمى أن تفعل ، لأن الحقائق والمبادئ الأصلية التي تحكم مثل هذه القضايا واضحة تماما ولا ترك مجالا لاتخاذ مواقف غامضة .

ويكمن أصل وسبب النزاع المسلح الذي أندلع بين الارجنتين وانكلترا في نيسان / ابريل وايار / مايو من هذا العام في عناد الامبرالية البريطانية ورفضها المستمر أن تأخذ في الاعتبار المطلب العادل للارجنتين وأن تستجيب له ، فضلا عن مناوراتها الشائنة بهدف القاء تبعه تفاقم الحالة على الارجنتين . ولا يمكن للترتيب الزمني للأحداث وللطريقة التي تتبعها مختلف حلقات الحرب عسكريا ودبليوماسيا وتزامنها جنبا إلى جنب ، أن تغير أصل هذا النزاع وطبيعة عله . ولا يستطيع أحد أن يقدم حججا مقنعة ، وفي الواقع يستحيل ذلك ، تدحضحقيقة أن جزر مالفيناس جزء من أراضي الارجنتين تاريخيا وجغرافيا ، ويتجه أن تعود إلى ذلك البلد . وتواصل الامبرالية البريطانية ، رغم كل شيء ، تمشيا مع النهج الخاطئ أساسا الذي تنتهجه ، سعيها ، بمنطق ملتو ، إلى أن تبرهن عكس ذلك . ومنذ قرن ونصف تحاول تلك الامبرالية ، عند ما طردت الارجنتين من تلك الجزر بالقوة ، أن تنكر على الارجنتين حقها الذي لا يمكن انكاره باستخدام جميع أنواع الذرائع المصطنعة الكاذبة . وقد حاولت الحكومات البريطانية كل بدورها إثبات الادعاءات بأن الجزر كانت بريطانية لسنين طويلة وأنه بمجرد الوقت انفصل ارتباطها بالارجنتين ، ولا يجب أن يذكر بتاتا . وأصرت ، بالإضافة إلى ذلك ، على ابقاء الجزر بريطانية لأن المستعمرين الذين استوطنوها يرفضون قبول الجنسية الارجنتينية ويودون أن يظلوا رعايا للنظام البريطاني .

ان الامبراليين الانكليز الذين عرفوا تقليديا بتصنيفهم وعدائهم الواقع لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، لا يعترفون الغشيان في هذا الصدد حين ينتحلون صفة الأبطال العظام المدافعين عن ذلك المبدأ ، فيحاولون تحريفه بطريقة تلائم هدفهم الخاطئ القائم على الزيف ألا وهو اضفاء الشرعية على بقايا الاستعمار في جزر مالفيناس . ولن ينجحوا بتزييفهم ، ولا باختلاقهم ، في جعل ذلك المبدأ ستارا للمعتدين والاستعماريين . ان الحق في تقرير

العصير حق أصيل وغير قابل للتصرف لكل شعب يرغب في أن يكون سيد بلده وسيد مصيره . ولا يمكن لأولئك الذين يسلبون الأراضي والأقاليم التابعة لغيرهم اغتصاب هذا الحق ، كما لا يمكن أن يمنع للمحتلين لأنهم لا يملكون أى حق ، ولا يمكنهم كسبه عن طريق العدوان والاحتلال باستعمال العنف .

وقد حاولت الإمبريالية البريطانية دوما ، مستخدمة وسائل خادعة وطرقًا مضللة عرفت بها للأسف ، أن تشوّه تاريخ وجغرافية بلدان وقارات بأكملها وتتلاعب بهما ، وتستهزئ بالمبادئ ، وتخلق المشاكل حيثما لا توجد ، وتعتقد تسوية المشاكل القائمة قدر ما تستطيع بغية التلاعب بحقوق الشعوب والبلدان في السيادة . وقد استطعنا أن نلحظ هذا مرة أخرى في حالة جزر مالفيناس .

ان أزمة نيسان / أبريل لم تندلع فجأة ، فقد سبقتها فترة طويلة من رفض واحتكار للجهود التي كانت تبذلها الأرجنتين لاستعادة حقوقها عن طريق المحادثات . وكانت بريطانيا العظمى منذ البداية مسؤولة عن تدهور الموقف لأنها لم تصمّ لطالب الأرجنتين المتكررة لتسوية المشكلة وحاولت باصرار أن تستخدم لغة المناورة والتهديد . وعندما قررت الأرجنتين أن تطالب بشدة بتicomيم أعظم بمعطاليها لستعيد سيادتها على جزر مالفيناس ، قام الأسد البريطاني ، رغم تقدمه في السن وضعفه ، بجهد أخير لكي ينشئ مخالبه ، الدامية من عهد الإمبراطورية الاستعمارية ، وهجم على الأرجنتين ليرفع مرة أخرى ، عن طريق العدوان والسلح ، العلم الشاحن الملطخ للاستعمار فوق جزر صغيرة شبه متجمدة تبعد ١٢٠٠٠ كيلومتراً من الساحل البريطاني ، وتقع قرب عتبة الأرجنتين .

ان الحرب المسلحة والدبلوماسية على جزر مالفيناس في نيسان / أبريل وأيار / مايو من هذا العام أشارت مرة أخرى بكل حدتها مشكلة قد يمة ولكن قائمة ، ألا وهي سيادة الشعوب والدول على الأراضي والأقاليم التي اغتصبتها منها الدول الإمبريالية واحتلتها . وفي حالة جزر مالفيناس لاحظ الجميع موقفين متعارضين بشكل قاطع فيما يتعلق بموضوع ذاتي أهمية رئيسية في العلاقات الدولية . نلاحظ من جهة الموقف العادل الذي اتخذته الأرجنتين ، الذي يقوم على تأكيد السيادة الوطنية واستعادتها ومارستها على الجزر التي تشكل جزءاً من أقاليمها ، ومن جهة

آخرى نلاحظ الموقف غير العادل الامبرialis العدوانى ، القائم على المفارقات التاريخية ، لبريطانيا العظمى ، التي تحاول أن تتنكر على الأرجنتين حقوقها الشرعية ، وتبقي على وضعها الاستعماري .

ان مطالب الأرجنتين وموقفها عادلة لأن حقوق الدول والأمم في السيادة على الأراضي التي تملكتها تاريخيا لا تضيع ولا يمكن أن تمنع للغير ، وبالتالي لا يمكن انكارها باشارة مسألة طول فترة الاحتلال الأجنبي أو بتطبيق اتفاقيات أو معاهدات أبرمتها فيما بينها الدول الامبرialis .

وتعتبر انكلترا من الناحية التاريخية احدى الدول الاستعمارية الشرهة التي لم تحتل أراضي الآخرين وتبقى على هذا الاحتلال فحسب ، بل أنها تلاعبت كذلك حسبما كان يحلو لها بحدود وسياحة شعوب وأمم مختلفة ، وفتلت أراضي شعوب أخرى وزعتها على حلفائها ، وعلى هؤلاء الذين وافقوا على أن يصبحوا حماة ، ورجال شرطة المصالح الامبرialisية البريطانية . وكانت لندن المركز الذي تصاغ فيه المعاهدات السرية والعلنية بغية القيام بعمل هذا النوع من أعمال النهب . وحتى بعد سقوط وانهيار امبراطوريتها الاستعمارية ، تركت خلفها هذه الامبرialisية عدداً نزاعات على الحدود أو الأقاليم في عدة مناطق تستخد منها الدول الكبرى والدول الامبرialisية حالياً لاثارة الشقاق ولاحداث النزاعات والحروب المحلية . وهكذا ، تدرك الشعوب جيداً طبيعة أهداف وأساليب الامبرialisية البريطانية . ومن ثم ، لن تتمكن هذه الامبرialisية عن طريق مناورات أو أساليب دبلوماسية من خداع شعوب العالم وحملها على قبول تبريرات العدوان ضد الأرجنتين .

وليس هناك ما يمكن أن يغير حقيقة العدوان البريطاني مهما اختلفت الآراء التي ترددت في بعض الدوائر بشأن الظروف التي نشأت حول جزر مالفينا قبل بدء العمليات الغربية العدائية من جانب بريطانيا العظمى وبالرغم من اللبس الذي حاولت جادة أن تشيره عن طريق دعايتها ودبلوماسيتها وبصفة خاصة هنا في الأمم المتحدة حيث حاولت أن تبشر عدوانها بشعار الدفاع عن النفس وزعمت أنها تعمل بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن .

لقد أدى النزاع المسلح في جزر مالفينا إلى تفاقم الموقف الدولي واسترعى انتباه الرأي العام العالمي والدول والحكومات . كما أدى هذا النزاع إلى نشاط مكثف من جانب رجال الاستراتيجية العسكريين ورجال السياسة والأحلاف العسكرية والقتل العدوانية . كما أنه كان فرصة لاختبار قيمة المعاهدات والشعارات السلمية التي يدعوا إليها الامبرialisيون والامبرialisيات الاشتراكيون .

لقد أدانت شعوب العالم والرأي العام العالمي العدوان الانكليزي ضد الأرجنتين باعتباره مغامرة خطيرة تحركها روح الاستعمار ، وتحدياً صارخاً ضد أمريكا اللاتينية بأسرها .

وقد أظهرت شعوب وبلدان هذه المنطقة تضامنها مع القضية العادلة للشعب الأرجنتيني . وقد قاومت الأرجنتين نفسها العدوان المسلح رغم عدم التكافؤ في علاقات القوة الذي كان في غير صالح الأرجنتين نظرا إلى أنها كانت تواجه جبهة متحدة للقوى الإمبريالية التي كانت تسعى إلى اخضاعها بقوة السلاح والحصار الاقتصادي والضغط السياسي والمناورات الدبلوماسية . ومنذ البداية ، كانت الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الغربية إلى جانب الإمبرياليين البريطانيين . وقد حاول الإمبرياليون الأمريكيون أولاً تجنب اتخاذ بعض المواقف التي قد تؤدي إلى كشف نواياهم بسرعة لبلدان أمريكا اللاتينية ، وتظاهر الإمبرياليون الأمريكيون لفترة معينة بالقيام بدور الوسيط والحكم العادل ولكن عند ما دخل النزاع مرحلة أكثر قسوة سارعت الولايات المتحدة إلى مساعدة المعتدلين البريطانيين بطريق مباشر وحاسم ؛ فأمدتهم بالأسلحة والذخيرة الحديثة وكذلك بالمعلومات الضرورية لقيادة العمليات الحربية وكفلت لهم تأييداً سياسياً مستمراً . وما كان لإنكلترا أن ترسل أسطولها العدوانية إلى جنوب الأطلسي وأن تبقي عليه هناك وأن تنتصر في العمليات الحربية التي عانت خلالها من مواقف حادة ، ما لم تكن قد استفادت من مساعدة الولايات المتحدة وحلفائها الآخرين .

ولا غرابة في أن الولايات المتحدة قد ساعدت إنكلترا ضد الأرجنتين التي يصفونها أيضاً بأنها دولة حليفه . ان الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مرتبطةان بنفس الأيديولوجية الاستعمارية والاستعمارية الجديدة وبنفس المصالح الاستراتيجية في أنحاء العالم وبنفس الأذدراك للمصالح المشروعة للشعوب والبلدان ذات السيادة .

لقد اعتادت الإمبريالية الأمريكية على أن تدعي بأنها تعارض الاستعمار التقليدي ، بل بأنها تجعل من نفسها مدافعاً عن دول أمريكا اللاتينية . وهي تشير أيضاً إلى مذهب مونرو كلما كان ذلك في مصلحة طموحها إلى السيطرة على القارة الأمريكية . ولكنها لم تتردد عن العمل العلني على حساب الأرجنتين وأمريكا اللاتينية لأن استمرار الوجود البريطاني في جزر مايفيناس يسمح لها بالمحافظة على مصالحها ، وبصفة خاصة احتياجاتها العسكرية في جنوب الأطلسي ، على نحو أفضل .

وقد حاول الحلفاء الآخرون لبريطانيا تبرير تأييدهم لهذا العدوان ضد الأرجنتين بالاشارة إلى التضامن الإجباري النابع من مساهمتهم في معايدة حلف شمال الأطلسي ولكن الأسباب الحقيقة بالنسبة لهم هي ذات الأسباب التي تتطبق في حالة الولايات المتحدة . حيث أن هذه ليست المرة الأولى التي تتحدى فيها الدول الإمبريالية الرئيسية الأعضاء في الأحلاف العدوانية أو تصبح متضامنة في إطار الكتل والعمليات العدائية ضد شعوب أخرى . لقد تصرفت بنفس الطريقة أثناة الحرب ضد الشعب الكوري وأثناة العدوان على الشعب الفيتنامي وأثناة أزمة قناة السويس وهلم جرا .

ان الحصار الاقتصادي الإمبريالي الذي فرض على الأرجنتين عقاباً لها على مقاومتها للعدوان البريطاني كان من سخريات القدر ، فنفس هذه البلدان التي فرضت الحصار كانت دائماً في طليعة الذين ينادون بعدم تطبيق الجزاءات على العنصريين ضد جنوب إفريقيا أو ضد الإسرائيليين الصهاينة بزعم أنها تعارض من حيث المبدأ هذا النوع من الأعمال . لقد أثارت على الفور أزمة جزر مالفيناس ، وبصفة خاصة نشوب العمليات الحربية ، اهتمام وشراهة الإمبرياليين الاشتراكيين السوفيات الذين لم يلبثوا أن وضعوا خططهم بغية الافادة من الوضع والحصول على أكبر قدر من المكاسب على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري من أجل الضرار بخصومهم الإسرائيليين بصفة خاصة . وهم يزعمون أنهم يدافعون عن سيادة الأرجنتين في مواجهة العدوان البريطاني ، ولكنهم لا يستطيعون بأي حال أن يكونوا جادين أو مخلصين لأنهم هم أنفسهم يقومون بنفس الأعمال التي يقوم بها البريطانيون أو الأمريكيون في عدد كبير من البلدان التي ينتهيون فيها ، على نحو صارخ ، سيادتها وفي نفس اللحظة التي كان فيها الانكليز يقصرون جزر مالفيناس كان السوفيات يقصرون وبذبحون في أفغانستان .

لقد أظهرت أحداث جزر مالفيناس مرة أخرى أن الدول الإمبريالية تتتجاهل جميع المعايير والمبادئ ولا تتردد عن القيام بأعمال عدوانية ، وتعرض السلام والأمن الدوليين للخطر لحماية مصالحها الأنانية . إن هذه الدول خطيرة جداً كما كانت كذلك دائماً ولا يمكن الاعتداد على أحد أها للحماية ضد خطر الآخر .

لقد أثبتت الأحداث في جزر مالفيناس مرة أخرى مدى أهمية قيام الشعوب والبلدان التي تهددها السياسة العدوانية للدول الإمبريالية بتعزيز تضامنها . لقد بذلت كل من إنجلترا والولايات المتحدة كل ما في وسعهما للحيلولة دون قيام تضامن أوسع نطاقاً وأكثر فاعلية بين بلدان أمريكا اللاتينية وبين الأرجنتين لأنها تعرف أن كراهية شعوب أمريكا اللاتينية إذا ما ترجمت إلى إجراء محدد فسوف تتعرض المصالح الإمبريالية الانجلوأمريكية إلى ضرر بالغ لا يمكن إصلاحه .

لقد أدركنا بوضوح أننا النزاعسلح في جزر مالفيناس وفي الوقت الراهن أيضًا أن روح إنكلترا الاستعمارية وطموحاتها لم يصبها الضعف . ويحاول هذا البلد الآن أن يستفيد من الموقف والنتائج التي أدى إليها هذا النزاع لكي يفرض ارادته على الأرجنتين ولكي يثبت للعالم أن إنكلترا لديها القوة والتصميم على أن تظل عنصراً هاماً في أسرة الدول الكبرى . وبغض النظر عن آثار حرب جزر مالفيناس على الأرجنتين ، فإن إنكلترا هي التي خرجت خاسرة من الناحية الحقيقة لأنها كشفت عن نفسها أمام العالم كدولة عدوانية إمبريالية تتمسك بطريقة عمياء بالمحافظة على بقایا النظام الاستعماري كما أنها تحملت خسائر ضخمة اقتصادياً وعسكرياً . وهذا هو مثال يدل على أن المغامرات العسكرية يمكن أن تكون مكلفة للأمبرياليين والمعتدلين حتى لو كانت أصغر دولة في العالم هي ضحية العدوان .

لقد أيدت جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية وتؤيد دائمًا حق الأرجنتين في أن تمارس سيادتها الكاملة على جزر مالفيناس وتحمّل بها . ولقد أدانت ولا تزال تدين العدوان الإمبريالي البريطاني ضد الأرجنتين ومواقف الصلف القائمة على انكار الحقوق المشروعة للأرجنتين والحيلولة دون حل المشكلة . إننا نؤيد موقف الأرجنتين وتصديقها على عدم التنازل عن حقوقها . ونحن على يقين من أن إنكلترا لن تتمكن من الحيلولة دون قيام الشعب الأرجنتيني باستعادة سيادته على أراضيه .

السيد باشكيفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : كان الصراعسلح في جنوب الأطلسي أحد الأحداث القاتمة لعام ١٩٨٢ وسبب تردياً جديداً في حالة دولية محفوفة أصلاً بالتوترات . وان بذور العديد من العدید من الصراعات بين البلدان والشعوب ، التي تفجر البعض منها والبعض الآخر لا يزال في مراحله الأولى ، هي بذور قد بذرتها أيادي المستعمرين الآثمة ابان العهد المظلم ، عهد السيطرة غير المحددة للامبراطوريات الاستعمارية التي استولت عن طريق القوة على المزيد والمزيد من الأراضي حتى في أقصى المعمرة . والصراع حول جزر فوكلاند (مالفيناس) هو من هذه العواقب الخطيرة التي خلقتها الاستعمار .

ان منشأ هذا الصراع معروف الان للرأي العام العالمي . والحقائق التالية هي الواقع الرئيسية لتلك الحقبة التاريخية بأكملها .

امتلكت الارجنتين هذه الجزر لغاية ١٨٣٣ . وفي تلك السنة احتلتها السفينة الحربية البريطانية كليو ، وطردت المواطنين الارجنتينيين من هذه الجزر . ومنذ ذلك الوقت ، قام شعب الارجنتين ببذل جهود متواصلة لاستعادة وضعه التاريخي العادل . وقد اعترفت الأمم المتحدة بأن الجزر تشكل اقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي . وبعد ذلك تم اعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الجمعية العامة ؛ وصدر القرار ٢٠٦٥ (٤٠-٢) ، ثم القرار ٣١٦٠ (٢٨-٤) ؛ وأخيراً صدر القرار ٩٣١ لعام ١٩٧٦ . وهذه القرارات تهدف الى انهاء الاستعمار في الجزر ، وتدعوا الى اجراء مفاوضات بين بريطانيا العظمى والارجنتين حول هذه المسألة . ان تباطؤ بريطانيا في الشروع بالتفاوض يظهر أنها تطمح بشكل سافر الى ابقاء سيطرتها غير الشرعية على الجزر .

ان التحليل الموضوعي لهذه الظروف يهدى بنا الى النتيجة الواحدة الممكنة ، ألا وهي ان مسؤولية الحالة الراهنة في جزر فوكلاند (مالفيناس) تقع على عاتق بريطانيا ، التي عارضت بعناد لسنوات طويلة تنفيذ مقررات الأمم المتحدة بانهاء استعمار تلك الجزر ، وب شأن التسوية السلمية للنزاع مع الارجنتين على مستقبل هذه الجزر .

وcame بريطانيا العظمى في بداية النزاع ، اعتماداً منها على قوتها العسكرية ، بارسال سفنها الحربية الى جنوب الأطلسي وشنّت عملاً عسكرياً ضد الارجنتين . وعلاوة على ذلك ، فان بريطانيا عطلت الجهود الرامية الى منع وقوع صراع مسلح ، بما في ذلك الجهد الذي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة ، إن التدخل العسكري للقوات البريطانية في جزر فوكلاند (مالفيناس) الذي يتعارض مع نص أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومع القواعد الأساسية للقانون الدولي ، قد تسبّب في تهديد السلم والأمن الدوليين .

ان الاهتمام الكبير الذي أبداه الرأي العالمي ازاء الصراع في الجنوب الأطلسي لا شك يظهر من خلال اشتراك ٦٦ وفداً في تناول هذه المسألة في المناقشة العامة خلال هذه الدورة للجمعية العامة . وقد قام وفد جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية بالاشتراك مع وفود أخرى بتأييد القضية العادلة للارجنتين فيما يتعلق بانها استعمار جزر فوكلاند (مالفيناس) ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لمصالح سكان الجزر . ونحن ننظر الى الاقتراح الذي تقدم به ٢٠ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية بادراج مسألة الجزر في جدول أعمال دورة الجمعية العامة هذه على أنه بمثابة تعبير عن ارادة أمريكا اللاتينية كلها في تحرير هذه الجزر من السيطرة الاستعمارية . ولا يمكن تجاهل صوت قارة بأكملها .

ان النزاع في جنوب الأطلسي يلقننا دروساً تاريخية هامة . لقد أظهر هذا الصراع من جديد وبقوة الحاجة الى القضاء على بقايا السيطرة الاستعمارية ايّنما وجدت ، وبأسرع ما يمكن . وكلما سارت شعوب الأقاليم التابعة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بنيل حريتها واستقلالها من السيطرة الأجنبية ، قل خطر نشوء صراعات مثل ذلك الصراع الذي نناشره الآن . ان هذا الصراع يظهر مرة أخرى للعالم أجمع أن الامبرialisـة في عهدها في الدفع عن سيطرتها المزعزة قادرة على القيام بأى نوع من المغامرات العدوانية ، وهي لا تتردد في استخدام القوة العسكرية ، بما في ذلك احدث الأسلحة ، لتنفيذ سياستها . وبين ذلك الصراع سبب حاجة الامبرialisـة في الواقع الى سباق التسلح الذي تدافع عنه باصرار على الرغم مما تعبّر عنه شعوبها وشعوب العالم قاطبة من معارضة لذلك السباق .

لقد أكد الصراع في جنوب الأطلسي مرة ثانية على حقيقة أن أي عمل عدوانى يقوم به

حلفاء الولايات المتحدة تقبله وتدعمه الامبرالية الامريكية . هذا هو الوضع في الشرق الأوسط ، وفي جنوب افريقيا وفي مناطق أخرى من العالم ؛ وهذا ما حدث في جنوب الأطلسي . ان الولايات المتحدة بوقوفها الى جانب أحد حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي ، وينتمي لها المساعدة والدعم العسكريين الشخصيين ، قد تجاهلت بشكل سافر التزاماتها الناشئة عن معايدة البلدان الامريكية للمساعدة المتبادلة . وأظهرت مرة أخرى المعنى الحقيقي لمبدأ موترو . ان الولايات المتحدة تريد أن تكون القارة الامريكية أساسا ملكا لها ولحلفائها .

ان الصراع وما يتبعه من عمل عسكري قامت به بريطانيا العظمى كعضو في منظمة شمال حلف الأطلسي قد أكد ابوضوح السياسة العدوانية لتلك الكتلة من أجل توسيع وجودها العسكري في أكثر من منطقة من العالم . ويدور الصراع هذه المرة في منطقة استراتيجية هامة في جنوب الأطلسي . ووفقا للبلاغات الصحفية ، فإن العمل جار على قدم وساق الآن لتحويل جزر مالفيناس الى قاعدة عسكرية رئيسية لبريطانيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي . وكما أشير في اعلان بوينس آيرس ، الذي اعتمد في منتصف شهر آب/اغسطس من هذا العام المؤتمر الدولي لتأكيد سيادة الارجنتين على جزر مالفيناس ، وهو مؤتمر دولي من أجل السلم في جنوب الأطلسي والعالم قاطبة ، فإن للأعمال التي قامت بها القوات البريطانية المسلحة ، بدعم من الولايات المتحدة وحلفائها الآخرين ، أهدافا سياسية واقتصادية وعسكرية يقصد بها اقامة قواعد عسكرية في هذه الجزر للتحكم في منطقة جنوب الأطلسي ، واستعمال الجزر كمعقل استراتيجي أو مينا لاستغلال الموارد الطبيعية في جزء من الجرف القاري للارجنتين . وقد طلب المؤتمر عن حق بمنع اقامة مثل هذه القواعد في جنوب الأطلسي ، الذي ينبغي وفقا لرغبات الدول الساحلية ولمصالح المجتمع الدولي أن يصبح منطقة سلم .

واذا أخذت خلفيه هذا العمل بعين الاعتبار ، يصبح من المناسب بصورة خاصة أن ننظر في اقتراح الدول الأطراف في حلف وارسو بأن يوافق الحلفان العسكريان والسياسيان وهما منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو ، من أجل تعزيز السلم وتقليل حدة التوتر الدولي

٢٠ / شع / ع . ش

٩٠-٨٩

(السيد باشيكفيتش ، جمهورية
بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية)

على عدم القيام بأعمال جديدة في مناطق جديدة من آسيا وافريقيا وأمريكا
اللاتينية .

وعلاوة على ذلك ، فقد أظهرت الأحداث في جنوب الأطلسي نفاق الولايات
المتحدة وبريطانيا العظمى وبعض من حلفائهما في فرض " العقوبات الاقتصادية الجزافية " .

A/37/PV.53
89-90

(السيد باشيكفيتش ، جمهورية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وفي نفس الوقت استخد مت تلك العقوبات باجماع نادر ضد الأرجنتين في وقت كانت فيه هذه الاجراءات غير مشروعة تماماً بمعايير القانون الدولي ، كما استخد مت تدابير الضغط الاقتصادي بدون أية قرارات ذات علاقة من مجلس الأمن من تبررها ضد كوبا وبولندا والاتحاد السوفياتي وبلدان أخرى .

وفي نفس الوقت فان الولايات المتحدة وحلفاؤها يرفضون تنفيذ العقوبات التي طالب بها مجلس الأمن ضد تسليم الأسلحة لجنوب افريقيا . وهنا في الأمم المتحدة فأئمهم يحمون المعتدلين من العقوبات بكل وسيلة ممكنة ، وانني أشير في هذا الصدد الى جنوب افريقيا وأسرائيل . وفضلاً عن ذلك فانها قد مت لهما التأييد العسكري والاقتصادي والمالي وسائر أنواع التأييد المباشر وبدون هذا التأييد فان حقوق الشعب الفلسطيني كان من الممكن استعادتها منذ زمن طويل ، ولكن من الممكن اعطاء حق تقرير المصير لناميبيا ، ولا ممكن اخلال السلم في الجنوب الافريقي الذي طالت معاناته .

هذا هو المسلك الحقيقى للامبرialisين ازاً تصفية الاستعمار ليس بالقول ولكن بالفعل . وكما نرى فان الأزمة في هذا الصراع الانجلو ارجنتيني قد اضطرت الناس الى أن ترى الأشياء كما هي وليس كما ينبغي أن تكون .

وعلى أساس ما قلته ، فان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مع وفود أخرى يؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية والوارد في الوثيقة A/37/I.3/Rev.1 وهو مشروع متوازن تمت صياغته بعناية . وفي رأينا ، فإنه يطبق الهدف المقبول بصفة عامة وهو استئناف المفاوضات بين طرفين النزاع بهدف التوصل الى حل سلمي سريع للخلاف على سيادة جزر فوكแลند (مالفيناس) ، وهو يدعوه كذلك الى استئناف المساعي الحميد من جانب الأمين العام . ان المفاوضات حول جزر فوكแลند (مالفيناس) بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى ضرورية لحل سياسي لنزاع طال أمده . وفي هذا الصدد ، فقد أعرب عن بعض الدهشة للرفض المتعنت من جانب انكلترا للقيام بهذه المفاوضات متخذة كل أنواع المعاذير . ان رفض المفاوضات في هذا الوقت لا يمكن تبريره أياً كان تقييمنا لأسباب النزاع .

ونأمل ألا تم الموافقة فقط على القرار بل أن ينفذ كذلك .

السيد كامندا وا كامندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كبلد غير

منحاز وتمشيا مع مقررات وقرارات حركة بلدان عدم الانحياز ، فإن جمهورية زائير تؤيد مشروعية طلب الأرجنتين الرامي إلى استعادة سيادتها على جزر فوكلاند (مالفيناس) .

عند اندلاع أعمال العدوان في مالفيناس ، ذكرت جمهورية زائير أنها تعارض بشدة اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وخاصة فيما يتعلق بمشكلة كانت تجري بشأنها المفاوضات وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ، وطبقا لرغبات الطرفين المعنيين .

وتحقيقا لهذا الهدف ، فقد ناشد وقد بلادى الطرفين ، اللذين تقيم معهم جمهورية زائير علاقات صداقة وتعاون ممتازة ، بتوفير الظروف الملائمة للتسوية للنزاع يتم التفاوض عليها ، وأنها « الحرب والاحجام عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد التوتر والمواجهة في تلك المنطقة ، أي جنوب الأطلسي .

ان مجلس الأمن فضلا عن نداءاته المتعددة قد اعتمد القرارين (١٩٨٢) (٥٠٥) ، (٥٠٢) وهما يحددان بوضوح في رأينا إطار التسوية التي يتم التفاوض عليها بشأن هذه المشكلة اذا ما أبدى الطرفان المتورطان حسن النية الواجبة لتنفيذ هذين القرارين . ومن المؤسف أن الجهد والنداءات المتكررة من جانب الأمين العام ومجلس الأمن لصالح السلم والأمن الدوليين لم يعرها الطرفان أدنى صساغة .

وكونية منطقة أدت بالملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى تصفية ممتلكاتها ، كان من الممكن تناول هذه المشكلة بسعة صدر أكبر وفي هذه ، وهو أمر تؤيد له في الواقع أدلة كثيرة عن رغبتها في تصفية الاستعمار ، من أجل أن يجعل موقفها متشيا مع مسار التاريخ .

ان الأرجنتين من جانبها ينبغي أن تكون قادرة على التحقق من أن عدم احترام مبادئ العدالة وبصفة خاصة عدم استخدام القوة والعواقب الحربية التي تكون نتيجة لذلك ، لا يمكن أن تؤدي إلى ايجاد ظروف مناسبة لتسوية يتم التفاوض بشأنها وبصفة خاصة لأن الكثير من الشعوب والأمم في العالم التي تواجه مشاكل مشابهة ليست لديها الامكانيات ، حتى وإن

كانت لد يها الرغبة ، لتسوية هذه النزاعات بالقوة ، وأن ايجاد هذه السابقة الخطيرة يمكن أن يسيئ ليس الى العلاقات الدولية فحسب ، بل والى مصالحها الحيوية ذاتها لأنها لا ترغب في اتاحة الفرصة أو حتى العبر السهل للأمم الأقوى لتسوية بعض النزاعات الدولية باستخدام القوة وباحتقار واحمال مبادئ الميثاق والقانون الدولي فيما يتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول .

ولهذا ، فاننا نؤمن بأن الوسائل والأساليب موجودة وأن هناك أمثلة عديدة لحل هذا النزاع طبقاً للمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية سواء في ذلك الأرجنتين أو المملكة المتحدة أو سكان جزر المالديفinas وفقاً لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة .

وفي هذا السياق ، لاحظ وقد زائر باهتمام بالغ الضمانات التي قد منها الأرجنتين في نيسان / ابريل ١٩٨٢ بأنها سوف تشارك في المفاوضات وبالتزامها في أن تدرس بعقلية مفتوحة حقوق ومصالح سكان جزر الفوكلاند (مالديفيناس) ومصالح بريطانيا العظمى في المنطقة . ويسرنا أن نلاحظ أن هناك جهداً قد بذل لتضمين هذه الأفكار بالذات في مشروع القرار المعروض علينا . وأيا كان موضوع النزاع – لأن هناك نزاعاً في الواقع – بين دولتين عضويتين في الأمم المتحدة فيجب تسويته وفقاً لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة .

وأى مشروع قرار في المسائل الصعبة يجب قبل كل شيء أن يتتجنب إغراء الرغبة في دمج العناصر . ان تحديد نفس طبيعة النزاع بكل دقة ممكنة يمكن أن يكون طريقاً للمساعدة في ايجاد حل أقل تحيزاً .

ان الفقرة ٣ من الدليلا تشير الى القرار ١٥١٤ (١٥-١٤) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ المعروف "اعلان من الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" كأساس قانوني لتسوية المسألة ، مما يعتبر أنها تقع في هذا الإطار .

هل هذه حقيقة مشكلة من مشاكل تصفية الاستعمار بالمعنى الدقيق ، وفي أي عبارات يمكن وضعها ؟ و اذا كان الأمر كذلك فمن يصف استعمار من ؟

هل يتعلق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، و ١٥٤١ (د - ١٥) بالشعوب والسكان فقط أم بالأرض ، بغض النظر عن يقطنها أم يتعلقان بكليهما ؟ وعندما لا يكون هناك شعب أو سكان ، أو عندما لا تكون قضيتيهم قيد البحث ، فهل تعتبر اننا بصدد مشكلة من مشاكل تصفيية الاستعمار وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ؟ . والآن هل هذا مطلب اقليمي ؟ وازا ما كان الأمر كذلك فهل يمكن الاعتداد بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، أم أن هناك عناصر أخرى موضوعية ومبادئ يمكن الأخذ بها على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ؟ وأخيرا هل تتعلق هذه المسألة بوحدة الأرضي والوحدة الوطنية ومن ثم تترتب عليها المطالبة بالسيادة أو نقل السيادة ؟ وهل هي مشكلة من مشاكل خلافة الدول في إطار النزاعات التي نشأت بعد الفزو الاستعماري في القرن الماضي ؟ يستطيع المرء في الحقيقة أن يقتبس من الفقرة ٦ من اعلان القرار ١٥١٤ (د - ١٥) التي تقول :

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية

لأى بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ."

يمكن للمرء أن يقول إن هذه الفقرة لا تنطبق فقط على الأقاليم المستعمرة التي يجب عدم انتهاك وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها عند الاستقلال ، ولكنها تنطبق أيضا على الدول المستقلة التي لها مطالب تتعلق بأقاليم واقعة تحت الحكم الاستعماري تحاول استعادتها ، خاصة وأننا هنا أزاء أرض أمريكية تحكمها دولة غير أمريكية .

ولكن ما الذي حدث عندما استقلت الأرجنتين ؟ هل نشير إلى القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وازا ما فعلنا ذلك هل نستطيع أن نطرح جانبا مبدأ تقرير المصير الذي هو أساس تصفيية الاستعمار وأساس القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ؟ إنها تساؤلات تبين وتؤكد تعقد القضية . ولكن من المهم الرد على هذه الأسئلة حتى نتبين ما تفكير فيه حقا الأطراف بالنسبة لطبيعة هذا النزاع الذي فرقهم ، ونتفهم بصورة أفضل أي مشروع قرار ونقدم مساهماتنا المتواضعة في السعي من أجل حل ملائم .

في ٢٠ أيار / مايو ١٩٨٢ أكدت أمام مجلس الأمن ان الموضوع الذي يشغلنا هو : ما هو المعنى الحقيقي لحرب فوكلاند (مالفيناس) والطبيعة الحقيقية لهذا النزاع ؟ وتساءلت عمّا إذا

كان القانون هو بيت القصيد ، أم الكرامة والشرف ، أو صالح مختلف الأطراف . ويجب أن نذكر بأن مصدر بعض الأزمات الحالية في العالم يرجع إلى العصور البائدة والتي الغزوat في القرون الماضية ، بينما نجد أن هذه الأوضاع اليوم لا يمكن أن تحل إلا عن طريق استخدام القانون الدولي الإيجابي ، ذلك القانون الذي هو في هذا العالم المضطرب لم يتطرق بعد ولم يكتسب الخبرة من عقليات الشعوب التي لم تدون هذا القانون . ولكن هذا القانون هو أهم ضمان لسيادة واستقلال ووحدة الأرضي للحفاظ على هوية من لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم ، أي الشعوب الصغيرة والمتوسطة . إن الأوضاع الناجمة عن قانون الغزو لا تدخل كلها في الإطار البحث لتصفية الاستعمار وفقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، كما أنها ليست جميعها بالضرورة أوضاعاً منصفة وعادلة . لذلك فإن المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة وضع قواعد واجراءات لحل المشاكل الناجمة عن مثل هذه الأوضاع . إن القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة قد وضعها كي يحكم العلاقات فيما بين الدول وليس لتكريس أوضاع النزاع . لذلك فإن اعطاء الانطباع بأن القانون الدولي على أساس بعض مبادئه يمكن أن يكون قد وضع لأغراض الغزو ، هو أمر لا يرضي من حرموا من حقوقهم ، كما أن هذا يثير مشاكل تفسيرية تعتبر مصدرًا للنزاع فيما بين الأمم . ولكن هذا القانون الدولي حتى ولو لم يكن الأمثل ، فإنه ما يزال حقاً بالنسبة للأمم والشعوب التي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها ، أحد ضمانات السيادة والاستقلال وسلامة أراضيها ووحدتها .

أود أن أضيف أن مبادئ الانصاف والعدالة ، بصرف النظر عن القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بإيجاد التوازن في القانون الذي أقيم عليه النظام السابق ، وبتطويعه لكي يتلام مع الأحداث الجديدة ، يجب أن تسمح لنا بالاتجاه نحو نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عن طريق ديمقراطية العلاقات الدولية . لذلك يجب أن يسود التعقل والانصاف لعلاج مشكلة فوكلاند (مالفيناس) ودعم الشرعية . وهذا يعني في حد ذاته لوضع أسس حل تفاوضي ، بصرف النظر عن القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

لقد تحدثت عن دور المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في تصفية الاستعمار . وربما لا يكون من الخطأ أن نعتقد أن المشكلة هنا بالنسبة لبريطانيا ليست القيام بعملية لتصفية الاستعمار ، ولكنها مشكلة قيام دولة فتية من دول العالم الثالث باللجوء إلى القوة ،

بما يتناقض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، لتسوية نزاع ، كان يمكن أن يسوى بالتفاوض ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ، وصفة خاصة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) بتاريخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ ، و ٣١٦٠ (د - ٢٨) بتاريخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٣ و ٤٩/٣١ بتاريخ ١٧٦٦ ، والتي كانت تشجع فيها الأمم المتحدة عملية اجراء المفاوضات .

وإضافة الى ذلك ، فإن الأرجنتين الأمة الفتية من العالم الثالث ، تحاول أن تعود إلى تاريخها ، وتستعيد أراضي فقدت السيطرة عليها منذ أكثر من قرن ونصف . واذا ما أخذنا في الاعتبار المشاعر التي تسسيطر على العزء بحيث لا يجعله يحدد حقيقة النزاع لا مكنا أن نتبين المسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي ، لكي يعمل على مساعدة الطرفين لا يجاد حل ملائم يتmesh مع مصالح قضية السلم والأمن الدوليين .

ان مشروع القرار A/37/I.03/Rev.1 يتضمن أمراً واضحاً يجب أن يحظى بتأييد الجميع ، الا وهو تسوية النزاع بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . ولكن يجب أن نقدر في نفس الوقت ، إننا اذا ما وجدنا أنفسنا بعد حرب فوكلاند (مالفيناس) نقف أمام الجمعية العامة ونبدي رغبتنا في استئناف التفاوض لتسوية هذا النزاع فذلك لأننا نجمع على اعتبار الوسائل التي استخدمت في نيسان / أبريل ١٩٨٢ لم تكن قادرة على تسوية هذه المشكلة . وهذه حقيقة . ولكن اذا كان مشروع القرار A/37/I.03/Rev.1 ، كما قلت يتضمن أبعاداً معينة للمشكلة ، وصفة خاصة عدم اللجوء إلى القوة ، مع الأخذ في الاعتبار مصالح سكان الجزء لإعادة المشكلة إلى إطارها التاريخي ، الا أن هذا المشروع يثير مشكلة في الفقرة الخامسة من الدبياجة عندما يتحدث عن :

" .. التوقف الفعلي للأعمال العدائية " .

والآن ، ما هو المقصود بالتوقف الفعلي للأعمال العدائية ؟ هل يعني ذلك ان الأعمال العدائية أو حتى الحرب التي أوقفها الطرفان يمكن ان تستأنف ؟ هل هناك محاولة اذن لجعل الجمعية العامة تعتقد ان المشكلة يمكن أن تحل عن طريق استئناف الاشتباكات بينما يحظر الميثاق اللجوء إلى القوة ؟ هنا نجد مفهوماً - أعتقد أنكم جميعاً تدركونه - يتعارض مع اقتراحات السلم الواردة في مشروع القرار A/37/I.03/Rev.1 .

وإلاضافة إلى ذلك ، فإن الفقرة السادسة من الديباجة تقول بأنه يجب ان يؤخذ في الاعتبار صالح سكان الجزر وفقا لما حدده الجمعية العامة في قراريهما ٣١٦٠ و ٢٠٦٥ (د - ٢٠ - ٢٨) . ولكن الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار تعطي المفاوضات دورا واحدا ألا وهو نقل السيادة . اذن متى سوف تؤخذ في الاعتبار صالح سكان الجزر المشار إليها في الفقرة السادسة من الديباجة اذا لم يكن من الممكن التفاوض بشأنها ؟

A/37/PV.53
99-100

وهنا أيضا يجب أن تكون واقعيين . فان هذا الموقف لا يمكنه أن يساهم في خلق ظروف مواتية لتسوية المشكلة عن طريق المفاوضات .
انها عناصر نود أن نلتفت انتباه واضعي مشروع القرار اليها ، لأنها يمكن أن تؤدي الى تحفظات بدئية .

لقد قلت في بداية حديثي أن زائير كدولة من دول عدم الانحياز ، تؤيد شرعية مطلب الأرجنتين فيما يتعلق بسيادتها على جزر مالفيناس . ووفد زائر لا زال مقتنعا بأن القرارات ٥٠٢ (١٩٨٢) و ٥٠٥ (١٩٨٢) لمجلس الأمن بتاريخ ٣ نيسان / ابريل و ٢٦ أيار / مايو ، يقدمان الاطار الملائم لتسوية هذه المشكلة ، وأن أى مشروع قرار مفيض يجب أن يستوحيهما .

السيد غالفيس موسينتس (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : مرة أخرى نجتمع هنا في هذا المحفل العالمي لكي نناقش مشكلة يتطلب حلها احترام الحكومات لقواعد الحياة الحضارية . وهي مشكلة جزر مالفيناس ، التي تتعدى حدود الدولتين وتسبب قلقا كبيرا لأمريكا اللاتينية والمجتمع الدولي كل . وللهذا السبب ان بوليفيا احدى دول المنطقة التي طلبت أن يناقش هذا البند كبند مستقل في أعمال الجمعية العامة الحالية .

ولنفس السبب فان بلادى قررت أن تكون احدى الدول المتقدمة بمشروع القرار الخاص بهذه الموضع والمقدم الى الجمعية العامة . وفضلا عن ذلك ، ان هذه الجمعية العامة نفسها قد نددت بالاستعمار كجريمة ضد الإنسانية ، وأشارت بأن على كل الدول الأعضاء الواجب القانوني بأن تتعاون في وضع نهاية له .

وللهذا فان موقف بوليفيا واضح ثابت ؛ وبالنظر الى حقوق السيادة التي تمتلك بها الأرجنتين على جزر مالفيناس حتى عام ١٨٣٣ ، عندما تم الاستيلاء على هذه الجزر بالقوة ، المساحة ، مما أشار النزاع المتعلقة بالسيادة مع المملكة المتحدة الذي استمر حتى اليوم ، فاننا نود أن نؤكد على حق الأرجنتين الأعكيد في السيادة على هذه الجزر . وتشجيعاً مع تأييدنا التقليدي للسلام ، وتأثرا بالأحداث المأساوية التي وقعت في نيسان / ابريل الماضي ، فاننا نعتقد لذلك ان المفاوضات ضرورية في السعي الى تسوية سلمية ملائمة .

(السيد غالفيين موسينقتس ، بوليفيا)

ان هذا المحفل هو محفل لمحاربة الاستعمار . وان أمريكا اللاتينية التي قد ساهمت منسداً اقامه هذه المنظمة دون كل في الكفاح من أجل التغلب على هذا الشكل البالي للسيطرة ، لن تتلاعن في جهودها من أجل القضاء على بقايا الاستعمار في قارة أمريكا اللاتينية .

وفضية ملفinas لا تقتصر على حل مشكلة سكان الجزر ، وان كانت تلك المشكلة ذات صلة بقضايا أخرى لتصفية الاستعمار مثل حق تقرير المصير ، عندما توضع في اطارها السليم . ان المسألة التي نحن بصددها هي أن نعيid للأرجنتين أراضيها التي تم اختصابها بالقوة عام ١٨٣٣ . وقد تم الدفع ببعض الحجج في هذا المحفل فيما يتعلق ببعض جوانب المشكلة ولا داعي لأن أتناول هذه الجوانب . وأعتقد أن من الواجب علينا أن نشير إلى شيء واحد لابد أن نعييه في أذهاننا عند التصويت على مشروع القرار المطروح أمامنا .

لدى التصويت على مشروع القرار هذا ، فإننا لا نتخذ موقفاً فقط لصالح القضية المهمة قيد البحث ، ولكننا سوف نصوت بعد أساسياً هام ورد في الميثاق ، لأنّ وهو أن المجتمع الدولي عليه أن يناضل بأقصى قوته ضد الاستعمار في كل أشكاله ، لأنّ هذا يعتبر شرطاً مسبقاً لا غنى عنه لسياسة العدل والسلام .

السيد راجاكوسكي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان حكومة فنلندا قد تابعت بقلق متزايد عملية اضعاف الأمم المتحدة في عالم من التوتر والصراع . وصفتنا دولة محايضة صغيرة ، اهتمت فنلندا بتعزيز تنمية نظام عاليي سلمي رشيد ، يقوم على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعلى نظام الأمان الجماعي العالمي الذي نص عليه الميثاق .

وأتساقاً مع هذه السياسة ، فإن فنلندا قد اتخذت موقعاً توفيقياً متوازناً بالنسبة لمختلف القضايا المتنازع عليها في العالم . إننا ننتوي أن نستمر في هذه السياسة . إننا نعتبر أن فنلندا يمكنها ان تشارك في هذا المجال عن طريق الالتزام الشديد بسياسة الحياد التي تمكّنا من الاحتفاظ بعلاقات ودية مع كل الدول ، والعمل كلما أمكن من أجل المصالحة وتسويقة النزاعات بالطرق السلمية . إن الدول المحايضة عليها التزام ، ليس فقط تجاه أنفسها وإنما تجاه المجتمع الدولي ككل ، وهو أن تعمل بموضوعية وأن تتلوّن ضبط النفس .

اذا كنت قد طلبت الكلمة حول هذا الموضوع الذي نتبااحث حوله اليوم ، فان ذلك من اجل اعتبارات ذات صفة عامة . ومن وجة نظر المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي ، فان تلك الاعتبارات تتخطى حدود اى خلاف او نزاع معين . ودون الا هتمام بها فان نسيج العلاقات الدولية يتخلخل . ان النزاع المأساوي في فوكلاند (مالفيناس) لا يرجع الى فشل الأمم المتحدة . ان الأمم المتحدة قد قامت بما في استطاعتها . وقد عملت من خلال مجلس الأمن . وعلت عن طريق جهود الوساطة التي قام بها السيد الأمين العام . ان الفشل يرجع الى عدم الالتزام بعدهونة السلوك الدولي التي ساهمت فيها الدول بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة . وانه يرجع اما الى تجاهل طاقة الأمم المتحدة في التسوية السلمية للمنازعات قبل أن تتحول الى نزاع مسلح ، أو عدم الاستفاده من هذه الطاقة الى أقصى درجة .

ان أحداث هذا العام ، وصفة خاصة الأحداث التي حدثت في فوكلاند ، قد وضحت نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي أمام امتحان قاس . ولم يجد العمل الذي قام به كل من مجلس الأمن ، والأمين العام للأمم المتحدة ، بهدف تدعيم مبادئ الميثاق وتشجيع التسوية السلمية للمنازعات . واستمرت اعتبارات الأغراض السياسية القائمة على رؤية ضيقة للمصالح الوطنية في النيل من سلطة الأمم المتحدة ، مما أضر بمصالح المجتمع الدولي . ان الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتحاشى الضعف الكامن فيها ، والذى يرجع الى أنها تتألف من دول أعضاء ذات سيادة لديها قيم أيديولوجية ، وسياسية وثقافية مختلفة .

واذ نعترف بذلك ، لابد ان نعمل جاهدين من اجل تعزيز سلطات الأمم المتحدة وقدرتها على العمل من اجل مهمتها الأولى ، وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ونعتقد ان الأحداث التي تناقشها الجمعية العامة الآن لابد أن توضح ذلك للجميع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة لهم ^{الممثلين الذين}

طلبوا السماح لهم بالكلام ممارسة لحق الرد .

وأذكر الجمعية أنه وفقاً للمقرر ٣٤ / ١٠٤ تقتصر البيانات في ممارسة حق الرد على عشرة دقائق

ويدل على بها الممثلون من مقاعد هم .

سير جون طوسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت

أن يسمح لي بالكلام ممارسة لحق الرد على البيان الذي ألقاه وزير خارجية الأرجنتين بالأمس . ويحتاج العدد من النقاط في بيانه إلى التصحيح . وأأمل أن تصاحوني إذا لم أناقش تفصيلاً جميع الأحداث الفاماضة في القرن الثامن عشر لأنني بصفة خاصة قد تناولت النقاط الرئيسية ذات الصلة في بياني بالأمس .

لقد تحدثت عن أربع خرافات أرجنتينية والتحديد : الخرافة القائلة بأن الأرجنتين قد ورثت سيادتها على جزر فوكแลند من الإمبراطورية الإسبانية ، والخرافة القائلة بأن الأرجنتين استقرت في هذه الجزر بعد ١٨٢٠ ، والخرافة القائلة بوجود سكان أرجنتينيين مستوطنين عند ما عادت بريطانيا إلى احتلال الجزر في عام ١٨٣٣ ، والخرافة القائلة بأن عودة الإحتلال البريطاني في عام ١٨٣٣ تمت باستخراج القوة . وهذه كلها خرافات لا تدعمها الحقائق .

ان معظم البيان الذي ألقاه وزير الخارجية يعتمد على أن جزر فوكلايد تمثل جزءاً من أراضي الأرجنتين في أوائل القرن التاسع عشر . وهذا يثبت في النهاية أنه أمر زائف . وذلك فإن الجزء الأكبر من بيان وزير خارجية الأرجنتين ليس له أي سند من الصحة .

لقد كرس نصف حديث وزير الخارجية لتقرير المصير . وقد كان من المهم أن نكتشف أن غرضه لم يكن هو إعادة تأكيد الأهمية الأساسية لتقرير المصير . وبدلاً من ذلك قد طور مفهوماً معقداً لكي يدل على أن جزر فوكلايد تعتبر استثناءً غير عادي لهذا المبدأ . وفي رسالة تم تعليمها في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر قالت الأرجنتين إنها تحاول أن تقنعنا ، بلا دليل على الاطلاق ، أن الجمعية العامة قد رفضت امكانية تطبيق تقرير المصير على جزر فوكلايد . ولقد عالجت هذه الحجة المفترضة في رسالة عمتها بالأمس في الوثيقة A/37/582 ولن أخوض في هذا مرة أخرى الآن .

ان مزاعم الأرجنتين المتكررة بأن الجمعية العامة قد استبعدت حق تقرير المصير بالنسبة لسكان جزر فوكل兰د ليست صحيحة . وهي ليست معقولة أيضا . وهي تلقى الشكوك على مصداقية بيانات الأرجنتين الأخرى . وعلى سبيل المثال ما مدى صحة اهتمامهم بمصالح سكان فوكلند ؟ ان كل من استمع الى شاهدى العيان في اللجنة الرابعة بالأمم يعرفون أن هدف الأرجنتينيين هو أن تتصرف نفسها قيمة على سكان فوكلند . ومعظم الناس يرون بأن سكان فوكلند هم أفضل من يحددون مصيرهم .

وفي محاولته لا نكار حق سكان جزر فوكلند في تقرير المصير فقد استخدم وزير خارجية الأرجنتين حجتين لا يمكن الدفاع عنهما . الأولى هي أنه يحاول اقناعنا بأن محكمة العدل الدولية قررت أن قابلية تطبيق مبدأ تقرير المصير تعتمد على طبيعة الروابط القائمة بين الأقليم المعنى والدولة التي تطالب به . وللقيام بذلك فقد أخرج عن سياقها فقرتين من الرأي الاستشاري بشأن الصحراء الغربية والذي صدر في ١٩٢٥ . ولكنه فشل تماما في أن ينوه بمناقشة حق تقرير المصير في الرأي الاستشاري بشأن ناميبيا في عام ١٩٢١ . وهذا يعتبر البيان التقليدي في مجموعة آراء محكمة العدل الدولية بشأن تقرير المصير ، كما أعادت المحكمة تأكيد ذلك في رأيها الصادر في ١٩٢٥ .

ولا أزعج هنا ان استشهد بمقتضيات كثيرة من أي من الرأيين . انى أود ان أوجه الاهتمام فقط الى الفقرة ٥ من رأى محكمة العدل الدولية بشأن ناميبيا وتصح المحكمة في اطار المادة ٧٣ من الميثاق بأن :

”.... التطورات اللاحقة للقانون الدولي فيما يتعلق بالاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي كما نص ميثاق الأمم المتحدة جعلت مبدأ تقرير المصير ينطبق على كل هذه الأقاليم“ .

وفي رأى المحكمة عام ١٩٢٥ أعلنت المحكمة أن أحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) :

”تؤكد وتركت على أن تطبيق حق تقرير المصير يتطلب التعبير الحر الحقيقي عن ارادة الشعوب المعنية“ .

وأعتقد أن هذه هي نفس النقاط التي كانت في ذهن السيد مثل زائر عندما تحدث أمانا . الآن .

ثانيا ، لقد أكد وزير الخارجية بصورة غير سلية أن قبول حق تقرير المصير في حالة جزر فوكللاند سوف يمثل سابقة للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة . ان هذه المقارنة

(سير جون طومسون ،
المملكة المتحدة)

غير قائمة . ان المستوطنات الاسرائيلية قد أقيمت في السنوات الأخيرة ضد الادانة العاشرة من قبل الأغلبية الساحقة في الأمم المتحدة ، وفي أراض لا تدعى اسرائيل السيادة عليها ولا تمارسها فيها ، وأكثر من ذلك في أراض آهلة بالسكان .

هذا فيما يتعلق بالنقاط التي خططت جزءاً كبيراً من بيان وزير الخارجية .

ولكن وزير الخارجية لم يذكر على الاطلاق العمل العدوانى الذى أقدمت عليه الأرجنتين فى نيسان / ابريل من هذا العام . ومن المدهش بالفعل انه أشار الى العدوان البريطانى . وحاول شن الهجوم على حكومة بلادى لانشاء ما يسمى بقاعدة عسكرية في جزر فوكل兰د . ان القوة الرمزية للمحمية العسكرية البريطانية في جزر فوكلند معروفة للجميع قبل العدوان الأرجنتيني كما تم أسرها بواسطة الاعداد الكاسحة من القوات الأرجنتينية . ان التحدى الأرجنتيني التالي لمجلس الأمن لم يتدرك للملكة المتحدة من خيار الا أن تتصرف دفاعا عن النفس . وتواجد محمية عسكرية أكبر الآن هو تدبير للدفاع عن النفس ضد الخطير الأرجنتيني المستمر . واننا نتطلع الى اليوم الذى نجد فيه تغييرا أساسيا في سياسة الأرجنتين يسمح بتقليل الحامية العسكرية البريطانية هناك .

وأخيراً أتكلم باختصار عن "الاستعمار" وعن "النزاع على السيادة" اللذين ظهرتا في بيان وزير الخارجية . ان تأكيده بأن "الافتراض الأساسي الذى تقوم عليه عملية انهاء الاستعمار هو رفض سيادة الدول الاستعمارية على الأقاليم الخاضعة لتلك العملية" . (A/37/PV.51 ، ص ٢٦) سوف يقابل بالدهشة من قبل هذه الجمعية التي تفهم جيداً ان الافتراض الأساسي لعملية انهاء الاستعمار ليس هو هذا الافتراض على الاطلاق بل أن الأمر يتمثل في تأكيد حقوق الشعوب ولا سيما حقها في تقرير المصير .

واذا كان هناك تعريف وارد للاستعمار فهو ما ورد في الفقرة الأولى من متن تقرير
 ١٥١٤ (د - ١٥) : "ان اخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله . . ." وفيما يتعلق بجزر فوكللاند على من ينطبق هذا ؟ هل ينطبق على الأرجنتين أم على المملكة المتحدة ؟
 ثانياً ، تحدث وزير الخارجية كثيراً عن البلاغ المشترك الذى وافقت عليه حكومة بلاده وحكومة بلادى في كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٢٦ ، وقد تفضل بتوزيع النص الكامل لهذا البلاغ هذا

(سيير جون طومسون ،
المملكة المتحدة)

الصباح . ودللا من تأكيد زعمه بشأن النزاع فان هذا البيان المشترك يؤكد ، في جملة أمور على ما يلي : العلاقات السياسية المستقبلة بما في ذلك السيادة ؛ واقامة اطار للتعاون الاقتصادي بين انكلترا والأرجنتين في جنوب الأطلسي ؛ واقامة مستقبل مستقر مزد هر وثابت سياسيا في هذه الجزر وما الى ذلك . ويعرف هذا البلاغ بالحاجة الى أن يتم استشارة أهالي فولكاند أثناء المفاوضات . ان ما أشار اليه وزير الخارجية هو ١٧ عاما من المفاوضات غير المشرمة التي كانت في الواقع تستند على أساس يختلف تماما عن الأساس الذي ادعاه ، وعلى أساس يختلف أيضا عما تقتربه الأرجنتين في مشروع القرار هذا . ان فكرته تدلل بوضوح على ما قلته بالأمس ألا وهو أن الأرجنتين ترى فقط نهاية واحدة ممكنة للمفاوضات وأعني بها نقل السيادة من المملكة المتحدة الى الأرجنتين . ولكنها لا تتصل —————— مفاوضات حقيقة نجد فيها ان النهاية لم تحدد مسبقا . ان الوفود سوف تأخذ علما أيضا بحقيقة ألا وهي أن هذه المفاوضات أدت الى تحسن ظروف سكان الجزيرة ، هذا التحسن الذي أفسد ————— الفزو الأرجنتيني في نيسان / ابريل من هذا العام بل وضع نهاية له .

السيد شيرمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اشتربنا في هذه المداولات في محاولة جادة لتنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بایجاد حل سلمي تفاوضي للنزاع المأساوي بين المملكة المتحدة والأرجنتين على جزر فوكแลند / مالفيناس . ولم تلق جهودنا نحو هذا الهدف دعماً بمحاولات الاتحاد السوفياتي وعملائه من ألمانيا الشرقية ولغاريا توجيهاته اتهامات دعائية غريبة ليست لها علاقة بالموضوع الذي نتناوله . وان الاتحاد السوفياتي انسجاماً مع نظرته التآمرية لأحداث العالم ، قد أساء استخدام هذه القاعة اليوم بارعاًاته بأن المأساة التي دفع البلدان منها غالياً ، كانت جزءاً من مؤامرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي لا يجاد قاعدة انطلاق عسكرية لها في جنوب الأطلسي . وانني أرى أن هذا التفسير اهانة لكل من الطرفين وألم أمريكا اللاتينية .

وكما علم بلهى عن طريق جهوده المكثفة لجمع الطرفين على مائدة المفاوضات ، فإن الموضوعات التي تسببت في هذا النزاع المأساوي هي موضوعات حقيقة وطال أمدها . ولا يجب أن يقلل أحد من شأنها ، وعلى الأقل الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية ، ولغاريا وغيرهم من العملاء الذين لم يقوموا بأى دور لاستعادة السلم خلال الأيام العصيرة لذلك النزاع . وهم الآن ، في الوقت الذي نجتمع فيه هنا لكي نضع هذا النزاع وراء ظهرنا الى الأبد ، يذلون جهداً جنونياً لا يصدق لكي يستغلوا للأغراض الدعائية لهذا النزاع المأساوي ، الذي يهم أساساً دولتين من الدول الأعضاء في هذه المنظمة . انهم يضللون ويعكسون الحقائق ولا ينشدون السلام الذي يلتزم به معظمنا في هذه القاعة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥